

قانون الضمان الاجتماعي في مواجهة التحديات الرقمية والاجتماعية

الباحثة فرح الزوجال

باحثة بسلك الدكتوراه

القانون الخاص - مختبر القانون والمجتمع والرقمنة - جامعة عبد المالك السعدي بطنجة

zaoujal.farah.2020@gmail.com

ملخص:

تركز هذه الدراسة على تقييم مدى قدرة النظام القانوني المغربي للضمان الاجتماعي على الاستجابة للتحولات الرقمية ودمج الفئات الجديدة في الاقتصاد غير المهيكل والاقتصاد الرقمي ضمن منظومة الحماية الاجتماعية. وتتمثل أهداف الدراسة في تحليل الإشكاليات القانونية والاجتماعية الناجمة عن التطورات الاقتصادية الحديثة، وتقديم توصيات لتحسين الإطار القانوني وتوسيعه بما يتلاءم مع خصوصيات سوق العمل المعاصر. وتواجه الدراسة إشكالية رئيسية مرتبطة بمدى توافق التشريعات لتلك التحولات والتحديات القانونية العملية المتصلة بشمولية الحماية الاجتماعية. وتعتمد الدراسة مناهج وصفية وتحليلية ومقارنة وتاريخية لتوفير فهم متكامل للموضوع. وتشير النتائج إلى أن النظام الحالي يفتقر لإطار قانوني شامل يحقق الحماية المطلوبة للعاملين في قطاعات الاقتصاد الرقمي وغير الرسمي، مما يستلزم تدخلات تشريعية وإصلاحات مؤسسية لتعزيز العدالة الاجتماعية واستدامة منظومة الضمان الاجتماعي. الكلمات المفتاحية: الحماية الاجتماعية، الضمان الاجتماعي، التحول الرقمي، الاقتصاد الرقمي، الاقتصاد غير المهيكل، العاملون المستقلون، التشريع المغربي.

Social Security Law in the Face of Digital and Social Challenges

Farah Zaoujal

PhD Researcher in Private Law, Laboratory of Law, Society and Digitalization

Abdelmalek Essaadi University – Tangier

Abstract

This study focuses on assessing the capacity of the Moroccan legal system for social security to adapt to digital transformations and integrate new groups from the informal and digital economies into the social protection system. The objectives of the study are to analyze the legal and social issues resulting from recent economic developments and to provide recommendations for improving and expanding the legal framework to meet the specificities of the contemporary labor market. The main challenge addressed by this study is the extent to which legislation keeps pace with these transformations and the practical legal obstacles related to achieving comprehensive social protection. The research adopts descriptive, analytical, comparative, and historical approaches to offer an integrated understanding of the subject. The results indicate that the current system lacks a comprehensive legal framework that ensures the necessary protection for workers in the digital and informal economic sectors, highlighting the need for legislative interventions and institutional reforms to enhance social justice and sustainability.

Keywords: Social protection, Social security, Digital transformation, Digital economy, Informal economy, Self-employed workers, Moroccan legislation.

مقدمة

يُعد الضمان الاجتماعي أحد الأعمدة الجوهرية لأي مجتمع يسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية المستدامة، حيث يشكل شبكة أمان تحمي الأفراد والأسر من المخاطر الاقتصادية والاجتماعية المتنوعة مثل المرض، العجز، البطالة، الشيخوخة وإعالة الأطفال، إن وجود نظام فعال للضمان الاجتماعي لا يقتصر فقط على الاستجابة للحاجات الأساسية للمواطنين، بل يلعب دورا محوريا في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، ويخفف من حدة الفوارق الطبقية، ويعزز شعور الانتماء والثقة بالمؤسسات الوطنية.

وفي السياق المغربي، تزايدت أهمية الضمان الاجتماعي في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية السريعة التي شهدها المجتمع خلال العقود الأخيرة، خاصة مع تصاعد ظواهر الهشاشة واتساع رقعة الفئات غير المهيكلية داخل سوق العمل لقد عرفت منظومة الضمان الاجتماعي في المغرب تطورا تدريجيا منذ فترة الاستقلال، حيث ركزت في بداياتها على تغطية الأجراء في القطاع المنظم، بما في ذلك الموظفين العموميين والعمال في المؤسسات الخاصة والشركات الكبرى.

ومع مرور الوقت، اتضح أن هذه التغطية ظلت محدودة النطاق، إذ لم تشمل فئات واسعة من السكان العاملين في الاقتصاد غير الرسمي، والذين يمثلون شريحة كبيرة من القوة العاملة الوطنية، ومع بروز الاقتصاد الرقمي وازدياد الاعتماد على المنصات الرقمية والعمل عن بعد والعمل الحر، ظهرت فئات جديدة من العاملين لا تحظى بأي حماية اجتماعية أو قانونية كافية، ما كشف عن ثغرات كبيرة في النظام التقليدي للضمان الاجتماعي المغربي.

تفرض هذه التحولات تحديات هيكلية وقانونية غير مسبوقة على الدولة والمجتمع، وتدعو إلى إعادة النظر بشكل جذري في الأطر فمع انتشار أنماط جديدة من العمل الرقمي والمنصات الإلكترونية، أصبحت، التشريعية والمؤسسية لمنظومة الضمان الاجتماعي الحاجة ملحة لتوسيع شبكات الحماية الاجتماعية لتشمل كافة العاملين، بغض النظر عن طبيعة عقودهم أو أشكال عملهم، كما أن حماية الفئات الهشة، مثل النساء والشباب والعمال المستقلين، باتت ضرورة أساسية لضمان الاستقرار الاجتماعي وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، وتزداد هذه الحاجة إلحاحا في ظل ارتفاع معدلات البطالة وعدم الاستقرار الوظيفي الناجم عن التحولات التكنولوجية والاقتصادية، مما يتطلب من صناع القرار تبني سياسات مرنة وشاملة تستجيب للواقع الجديد وتراعي خصوصية الاقتصاد المغربي وتطلعاته التنموية يأتي هذا البحث في سياق الاهتمام المتزايد بالعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان وفي ظل الإصلاحات التي تباشرها المملكة المغربية على مستويات متعددة من أجل تعزيز الحماية الاجتماعية وتوسيع دائرة المستفيدين منها.

يهدف البحث إلى تحليل واقع الضمان الاجتماعي في المغرب، واستكشاف أوجه النقص والثغرات القائمة، واقتراح حلول عملية وتشريعية لتطوير النظام بما يتلاءم مع تطورات العصر وتحقيق التنمية المستدامة والشاملة لجميع المواطنين.

الأهمية العلمية:

تكتسب الدراسة أهمية علمية من خلال تسليط الضوء على الفجوات القانونية والاجتماعية في منظومة الضمان الاجتماعي بالمغرب في ظل التحولات الرقمية والاجتماعية الحديثة، كما تساهم في إثراء المكتبة القانونية من خلال تحليل معمق للأطر التشريعية الحالية، ومقارنتها بالتجارب الدولية، بهدف تطوير فهم شامل وشمولي لهذا الموضوع الحيوي.

الأهمية العملية:

تتمثل القيمة التطبيقية للدراسة في تقديم توصيات مجدية تساعد المشرع وصناع القرار على تحديث نظام الضمان الاجتماعي وتوسيعه ليشمل فئات الاقتصاد غير الرسمي والرقمي، مما يعزز العدالة الاجتماعية ويرفع من مستوى الحماية الاجتماعية ويحد من الهشاشة الاجتماعية لهذه الفئات، إضافة إلى تحسين الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الوطني.

الإشكالية الرئيسية:

إلى أي مدى استطاع الإطار القانوني المغربي للضمان الاجتماعي مواكبة متطلبات التحول الرقمي وضمان شمولية الحماية الاجتماعية؟ وما هي التحديات القانونية والعملية التي تعيق دمج العاملين في الاقتصاد غير المهيكل والعاملين عبر المنصات الرقمية ضمن منظومة الحماية الاجتماعية؟ وكيف يمكن تطوير هذا الإطار لمراعاة اختلافات الاقتصاد الرقمي وتحقيق العدالة الاجتماعية والاستدامة؟

المناهج العلمية المعتمدة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي لتحليل النصوص القانونية والتشريعات ذات الصلة، والمنهج التحليلي لفهم نقاط القوة، والضعف، والمنهج المقارن لاستجلاء التجارب الدولية، إضافة إلى المنهج التاريخي لتتبع تطور نظام الضمان الاجتماعي في المغرب. يتيح هذا التكامل نهجا متكاملًا لمعالجة الإشكالية بدقة علمية رصينة.

وعليه سنقوم بدراسة الموضوع في مبحثين مصاغين على النحو التالي:

المبحث الأول: تطور الإطار القانوني للضمان الاجتماعي نحو الشمولية

المبحث الثاني: تحديات شمول الضمان الاجتماعي لفئات الاقتصاد غير المهيكل

المبحث الأول

تطور الإطار القانوني للضمان الاجتماعي نحو الشمولية

شهد الإطار القانوني للضمان الاجتماعي في المغرب تطورات تدريجية منذ الاستقلال، حيث تم تأسيس نظام حماية اجتماعية يعتمد بشكل أساسي على مبدأ علاقة التبعية بين الأجير وصاحب العمل، مما جعل التغطية مقتصرة على العاملين في القطاع المنظم، هذا المبدأ، رغم أهميته في تحديد المستفيدين، أظهر محدوديته في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية الحديثة خاصة مع توسع الاقتصاد غير المهيكل والاقتصاد الرقمي، اللذين يمثلان نسبة كبيرة من القوى العاملة المغربية. تظهر تجربة فرنسا كنموذج مقارب، كيف يمكن تعديل الإطار القانوني لمواكبة التحولات الرقمية في سوق العمل، من خلال إدخال مفاهيم جديدة مثل "التبعية الرقمية" التي تعترف بالعلاقات الفعلية بين العامل والمنصة الرقمية، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل عمال المنصات الرقمية، هذا النموذج يوفر إطارًا مرجعيًا هامًا يمكن للمغرب الاستفادة منه في تطوير نظامه القانوني.

المطلب الأول: الأسس القانونية للحماية الاجتماعية وتغطية الأجراء داخل القطاع المنظم

حظي العمال الأجراء ضمن القطاع المنظم بأولوية تشريعية في منظومة الحماية الاجتماعية المغربية، حيث تم بناء نظام الضمان الاجتماعي على مبدأ وجود علاقة شغل واضحة تستند إلى "علاقة التبعية"، وقد تم تكريس هذا التصور من خلال مدونة الشغل المغربية والقوانين المنظمة للضمان الاجتماعي، مما جعل الاستفادة من الحماية الاجتماعية رهينة بتحقيق هذه العلاقة القانونية.

الفقرة الأولى: الأسس التشريعية لعلاقة التبعية في مدونة الشغل المغربية

تُعد علاقة التبعية القانونية الأساس الذي تقوم عليه الحماية القانونية والاجتماعية للأجراء، إذ تشكل المعيار الرئيسي الذي اعتمدته المشرع المغربي للتمييز بين عقد الشغل وغيره من العقود المدنية والتجارية، فصفة الأجير لا تترتب فقط على أداء العمل مقابل أجر، وإنما تستوجب كذلك خضوع العامل لسلطة المشغل وإشرافه، وهو ما يستفاد من مقتضيات المادة 6 من مدونة وتكتسي هذه العلاقة أهمية خاصة في مجال الشغل التي تربط وضعية الأجير بممارسة نشاط مهني تحت تبعية مشغل 438 الضمان الاجتماعي، لأن اكتساب صفة الأجير يشكل المدخل الأساسي للاستفادة من مختلف آليات الحماية الاجتماعية التي تدبرها الدولة.

438. انظر المادة 6 من مدونة الشغل المغربية، التي تحدد وضعية الأجير باعتباره شخصاً يمارس نشاطاً مهنيّاً تحت تبعية مشغل

وقد تجنب المشرع المغربي وضع تعريف دقيق للتبعية القانونية، تاركا للفقه والقضاء مهمة تحديد عناصرها ومظاهرها، وفي هذا السياق يرى محمد الكشور أن التبعية تقوم متى توفرت للمشغل سلطة إصدار التعليمات ومراقبة تنفيذها وتوقيع الجزاءات التأديبية عند الاقتضاء⁴³⁹.

، ويؤكد الحاج الكوري أن التبعية القانونية وحدها العنصر الأساسي في عقد العمل والمميز الرئيسي له عن غيره من العقود⁴⁴⁰، ومن ثم أصبحت السلطة التنظيمية والتأديبية للمشغل مؤشرا أساسيا لإثبات وجود علاقة الشغل وترتيب آثارها القانونية، كما⁴⁴¹. استقر الفقه والقضاء المغربي على أن التبعية القانونية تقوم متى ثبتت سلطة المشرع في إصدار الأوامر ومراقبة تنفيذها غير أن التحولات الرقمية التي يشهدها سوق العمل تفرض إعادة النظر في المفهوم التقليدي للتبعية القانونية، فقد أفرزت الرقمنة والعمل عن بعد ومنصات التشغيل الإلكترونية أنماطا جديدة من العلاقات المهنية يصعب إخضاعها لمعيار الرقابة المباشرة الذي استقر عليه الفقه التقليدي، وهو ما يطرح تساؤلات جوهرية حول مدى قدرة التشريع المغربي على استيعاب مظاهر التبعية الرقمية والخوارزمية التي أصبحت تمارسها المنصات الإلكترونية على العاملين لديها، الأمر الذي ينعكس بصورة مباشرة على نطاق استفادتهم من الحماية الاجتماعية.

الفقرة الثانية: الطبيعة القانونية للحماية الاجتماعية وحدود الاستفادة

تستمد الحماية الاجتماعية مشروعيتها القانونية من الاعتراف الدستوري بها باعتبارها حقا أساسيا من حقوق الإنسان، فقد نص الفصل 31 من دستور المملكة المغربية لسنة 2011 على التزام الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية بتعبئة الوسائل ويعكس هذا المقتضى، المتاحة لتيسير استفادة المواطنين والمواطنات من الحق في الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية⁴⁴² الدستوري انتقال الحماية الاجتماعية من مجرد سياسة اجتماعية إلى حق قانوني واجب الضمان ويقوم نظام الحماية الاجتماعية بالمغرب على مزيج من المنطق التأميني ومنطق التضامن الاجتماعي، فمن جهة، ترتبط الاستفادة من العديد من الحقوق ومن جهة أخرى تتدخل الدولة، الاجتماعية بأداء الاشتراكات وفق ما ينظمه الظهير الشريف المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي⁴⁴³ لضمان التوازن الاجتماعي وتوسيع دائرة المستفيدين انسجاما مع مقتضيات الدولة الاجتماعية التي كرسها دستور. 2011 واستنادا إلى تقرير منظمة العمل الدولية، تشكل الحماية الاجتماعية وآليات تمويلها أدوات فعالة للحد من عدم المساواة في⁴⁴⁴ الدخل، وأن ارتفاع الإنفاق على الحماية الاجتماعية يرتبط في المتوسط بانخفاض أكبر في عدم المساواة

، ورغم هذا التطور التشريعي، فإن الاستفادة الفعلية من الحماية الاجتماعية ما تزال مرتبطة بمجموعة من الشروط القانونية وهو ما يؤدي عمليا إلى، من بينها التصريح بالأجير وأداء الاشتراكات القانونية واستيفاء مدد الاشتراك المطلوبة في بعض الأنظمة وتزداد حدة هذه الإشكالية مع، استبعاد فئات مهنية معينة أو الحد من استفادتها الكاملة من الحقوق الاجتماعية المقررة قانونا ظهور أنماط العمل المرنة والرقمية التي لا تنسجم دائما مع التصنيفات القانونية التقليدية، مما يكشف عن وجود فجوة بين شمولية الحق في الحماية الاجتماعية وبين شروط الولوج الفعلي إليه

الفقرة الثالثة: قصور النظام التقليدي للحماية الاجتماعية وإشكالية إدماج العاملين عبر المنصات الرقمية

أظهرت التحولات الاقتصادية والرقمية التي يشهدها العالم محدودية النموذج التقليدي للحماية الاجتماعية القائم على الربط بين الاستفادة من الحقوق الاجتماعية وبين وجود علاقة شغل مأجورة مستقرة، فقد أفرز الاقتصاد الرقمي فئة جديدة من

439 محمد الكشور، عناصر عقد الشغل في التشريع الاجتماعي المغربي الشغل، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1995، ص 115.

440 الحاج الكوري، القانون الاجتماعي المغربي، مطبعة دار السلام، الرباط، الطبعة الأولى 1999، ص 131.

441 قرار محكمة النقض عدد 249 بتاريخ 22 فبراير 2022، الملف الاجتماعي عدد 1331/2021/1/5.

الفصل 31 من دستور المملكة المغربية لسنة 2011، الجريدة الرسمية، عدد 5964، 2011.

الظهير الشريف رقم 1.72.184 بتاريخ 25 يوليوز 1972 يتعلق بنظام الضمان الاجتماعي، الجريدة الرسمية، عدد 2544.

444 Razavi et al, 2024, pp 3,9 – 10, combating inequalities; what role for universal social problem?

العاملين عبر المنصات الإلكترونية الذين يوجدون خارج التصنيفات القانونية التقليدية، الأمر الذي يثير إشكال تحديد نظام الحماية الاجتماعية الواجب تطبيقه عليهم وتكمن خصوصية العاملين عبر المنصات الرقمية في كونهم لا يندرجون بشكل واضح ضمن فئة الأجراء ولا ضمن فئة العاملين المستقلين، فمن جهة، لا يخضع هؤلاء عادة لرقابة مباشرة من قبل المشغل وفق المفهوم التقليدي للتبعية المنصوص عليه في مدونة الشغل.

ويكشف هذا الوضع عن قصور المفهوم التقليدي للتبعية القانونية في مواجهة التحولات الرقمية الراهنة، لذلك يبدو أن تطوير الحماية الاجتماعية في المستقبل لن يقتصر على توسيع دائرة المستفيدين فحسب، وإنما سيفرض إعادة بناء المعايير القانونية المحددة لصفة الأجير بما يسمح باستيعاب أشكال التبعية الاقتصادية والرقمية الجديدة، فالتحدي الحقيقي لا يكمن في إدماج العاملين عبر المنصات ضمن أحد التصنيفات القائمة فقط، بل في إيجاد إطار قانوني مرن يضمن لهم حماية اجتماعية فعالة دون الإخلال بخصوصية هذا النمط المستحدث من العمل.

المطلب الثاني: إدماج العاملين غير الأجراء والمهنيين المستقلين

أمام اتساع دائرة الفئات المستبعدة من الحماية الاجتماعية، اتجه المشرع المغربي نحو سن تشريعات جديدة لإدماج العاملين غير ورغم هذا التحول، تظل معايير الاستفادة، الأجراء والمهنيين المستقلين، عبر قوانين خاصة تراعي خصوصية مراكزهم القانونية وحدود التصنيف القانوني لهذه الفئات تطرح إشكاليات عملية ونظرية.

الفقرة الأولى: الإطار القانوني الجديد للعاملين غير الأجراء

شكلت الإصلاحات التشريعية التي شهدتها المغرب خلال السنوات الأخيرة منعطفا مهما في تطور قانون الضمان الاجتماعي، وذلك من خلال الانتقال من منطق الحماية المرتبطة حصرا بعلاقة الشغل المأجور إلى منطق أكثر شمولية يستهدف مختلف الفئات النشيطة اقتصاديا، فإذا كان نظام الضمان الاجتماعي في صورته التقليدية يستند أساسا إلى وجود علاقة تبعية قانونية بين الأجير والمشغل، وفق ما تقتضيه المادة 6 من مدونة الشغل، فإن هذا التصور أصبح عاجزا عن استيعاب التحولات التي عرفها سوق العمل واتساع فئة العاملين خارج إطار العمل المأجور.

وفي هذا السياق، جاء القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية ليؤسس لمرحلة جديدة في مسار تعميم التغطية الاجتماعية، من خلال توسيع نطاق المستفيدين ليشمل المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، وقد تم تنزيل هذا التوجه عبر القانون رقم 98.15 المتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض والقانون رقم 99.15 المتعلق بإحداث نظام المعاشات لفائدة هذه الفئات.

وتكمن أهمية هذه النصوص في أنها أعادت صياغة الأساس القانوني للاستفادة من الحماية الاجتماعية، إذ لم تعد صفة الأجير وحدها هي المدخل إلى الضمان الاجتماعي، بل أصبح النشاط المهني أو الاقتصادي في حد ذاته أساسا للانخراط في المنظومة الاجتماعية.

ويعكس هذا التطور تحولا في فلسفة قانون الضمان الاجتماعي من منطق تأميني تقليدي قائم على علاقة الشغل إلى منطق أقرب إلى مبدأ شمولية الحماية الاجتماعية الذي كرسته المادة 31 من دستور 2011، فالمشرع لم يعد ينظر إلى الحماية الاجتماعية باعتبارها أثرا من آثار عقد الشغل فحسب، وإنما باعتبارها حقا اجتماعيا يرتبط بالمساهمة في النشاط الاقتصادي وبال الحاجة إلى مواجهة المخاطر الاجتماعية المرتبطة بالمرض والعجز والشيخوخة وفقدان الدخل.

غير أن هذا التوسع التشريعي يثير مجموعة من الإشكالات العملية، خاصة فيما يتعلق بمدى قدرة أنظمة الضمان الاجتماعي على كما، استيعاب الأوضاع المهنية المتنوعة للعاملين غير الأجراء، وبكيفية تحديد الوعاء الاشتراكي ومراقبة التصريح بالدخل المهني تزداد هذه الصعوبات مع بروز أنماط جديدة من العمل الرقمي التي يصعب تصنيفها ضمن الفئات التقليدية التي استهدفها المشرع.

عند وضع القوانين المنظمة للعاملين غير الأجراء، الأمر الذي يفرض إعادة التفكير في معايير الإدماج داخل منظومة الضمان الاجتماعي.

الفقرة الثانية: حدود تصنيف العاملين بين التبعية والاستقلالية

يثير إدماج العاملين غير الأجراء داخل منظومة الضمان الاجتماعي إشكالية قانونية تتجاوز مجرد توسيع نطاق التغطية لتتطال الأساس الذي يقوم عليه تصنيف العاملين أنفسهم. فقد استقر القانون الاجتماعي تقليدياً على التمييز بين فئتين رئيسيتين: الأجراء الخاضعون للتبعية القانونية والمستفيدون من نظام الضمان الاجتماعي المطبق على العمال الأجراء، والعاملون المستقلون الذين يمارسون نشاطهم لحسابهم الخاص ويتحملون مخاطر نشاطهم الاقتصادي.

غير أن التحولات الرقمية المعاصرة أضعفت وضوح هذا التقسيم وأفرزت فئات مهنية يصعب إدراجها ضمن إحدى الفئتين بشكل حاسم، وتبرز هذه الإشكالية بشكل خاص بالنسبة للعاملين عبر المنصات الرقمية، الذين يظهرون من الناحية الشكلية كعاملين مستقلين، في حين تكشف الممارسة العملية عن وجود أشكال متطورة من الرقابة والتوجيه تمارسها المنصة الرقمية من خلال أن هذه، Aloisi Antonio⁴⁴⁵ الخوارزميات وأنظمة التقييم والتصنيف وتوزيع المهام، وقد اعتبر جانب من الفقه المقارن، ومنه الآليات تؤسس لنوع جديد من التبعية الاقتصادية أو الرقمية التي تختلف عن التبعية القانونية التقليدية دون أن تلغي آثارها العملية على العامل.

وتكتسي هذه المسألة أهمية خاصة من زاوية قانون الضمان الاجتماعي، لأن تحديد الوضع القانوني للعامل ينعكس مباشرة على فإذا تم اعتبار العامل المرتبط بالمنصة أجيراً أمكن إخضاعه للنظام العام للضمان، النظام الاجتماعي الواجب تطبيقه عليه الاجتماعي وما يترتب عنه من التزامات تقع على عاتق المشغل، أما إذا اعتبر عاملاً مستقلاً فإنه يندرج ضمن الأنظمة المحدثة بموجب القانونين 98.15 و 99.15، غير أن هذا الحل الأخير قد لا يكون دائماً منسجماً مع الواقع الاقتصادي للعامل، خاصة عندما تعتمد موارده بشكل شبه كلي على منصة واحدة تمارس تأثيراً فعلياً على شروط أداء نشاطه.

وعليه، فإن التحدي الذي يواجه قانون الضمان الاجتماعي في البيئة الرقمية لا يتمثل فقط في توسيع دائرة المستفيدين، وإنما في إعادة تحديد معايير الانتماء إلى الأنظمة الاجتماعية ذاتها، بما يضمن عدم تحول التطور التكنولوجي إلى سبب جديد للإقصاء من الحماية الاجتماعية.

المبحث الثاني

تحديات شمول الضمان الاجتماعي لفئات الاقتصاد غير المهيكل

إذا كان المشرع المغربي قد خطا خطوات مهمة نحو تعميم الحماية الاجتماعية من خلال توسيع دائرة المستفيدين لتشمل فئات كانت مستبعدة من منظومة الضمان الاجتماعي، فإن تحقيق الشمول الفعلي ما زال يصطدم بمجموعة من التحديات القانونية والاقتصادية والاجتماعية، ويبرز هذا الإشكال بشكل خاص بالنسبة للعاملين في الاقتصاد غير المهيكل والعاملين عبر المنصات الرقمية، بالنظر إلى خصوصية أوضاعهم المهنية وصعوبة إدماجهم داخل الأطر التقليدية التي قام عليها قانون الضمان الاجتماعي لذلك تقتضي دراسة هذه التحديات الوقوف على إكراهات إدماج العاملين في الاقتصاد غير المهيكل من جهة، والصعوبات القانونية التي تطرحها الأشكال الجديدة للعمل الرقمي من جهة ثانية.

المطلب الأول: إكراهات تغطية العاملين في الاقتصاد غير المهيكل

يشكل تعميم الحماية الاجتماعية على العاملين في الاقتصاد غير المهيكل أحد أبرز الرهانات التي تواجه إصلاح منظومة الضمان الاجتماعي بالمغرب، فبالرغم من الجهود التشريعية التي توجت بإصدار القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية

445 Antonio Aloisi, professeur associé de droit à l'IE University de Madrid, spécialiste du droit européen et comparé du travail, dont les travaux portent notamment sur les transformations numériques du travail et le travail via les plateformes numériques.

وما أعقبه من نصوص تنظيمية استهدفت توسيع دائرة المستفيدين من التغطية الاجتماعية¹، فإن إدماج هذه الفئة يظل رهينا بتجاوز مجموعة من الإكراهات المرتبطة بطبيعة الاقتصاد غير المهيكل نفسه، وبالاخصوصيات الاجتماعية والاقتصادية للعاملين داخله.

وتزداد أهمية هذا الإشكال بالنظر إلى الوزن الذي يمثله القطاع غير المهيكل داخل النسيج الاقتصادي الوطني، وما يترتب عنه من صعوبات تتعلق بحصر الفئات المستهدفة وتحديد مداخيلها وضمان انتظام مساهمتها في تمويل أنظمة الحماية الاجتماعية، كما أن نجاح مشروع تعميم الضمان الاجتماعي لا يقاس فقط بمدى اتساع نطاق النصوص القانونية المنظمة له، وإنما بقدرته الفعلية على استيعاب الفئات التي ظلت تاريخيا خارج منظومة الحماية الاجتماعية.

ومن هذا المنطلق، تقتضي دراسة إكراهات تغطية العاملين في الاقتصاد غير المهيكل الوقوف أولا على خصائص هذا القطاع وانعكاسها على عملية الإدماج الاجتماعي (الفقرة الأولى)، ثم تحليل مختلف العوائق الاجتماعية والاقتصادية التي تحد من فعالية الإصلاحات التشريعية المعتمدة (الفقرة الثانية)، قبل استشراف الحلول الممكنة والرهانات المستقبلية الكفيلة بتحقيق الشمول الفعلي للحماية الاجتماعية (الفقرة الثالثة).

الفقرة الأولى: سمات الاقتصاد غير المهيكل وصعوبة إدماجه

يشكل الاقتصاد غير المهيكل أحد أبرز التحديات التي تواجه أنظمة الحماية الاجتماعية في الدول النامية، بالنظر إلى اتساع حجم الأنشطة الاقتصادية التي تمارس خارج الأطر القانونية والتنظيمية الرسمية، ويقصد بالاقتصاد غير المهيكل مجموع الأنشطة المدرة للدخل التي لا تخضع للتسجيل أو المراقبة أو التصريح لدى السلطات المختصة، ولا تستفيد بالتبعية من مختلف الآليات القانونية المرتبطة بالحماية الاجتماعية⁴⁴⁶.

وتكمن خصوصية هذا القطاع في كونه يقوم على علاقات عمل تتسم بالمرونة وعدم الاستقرار، حيث تغيب العقود المكتوبة وآليات التصريح بالأجراء والالتزامات المرتبطة بأداء الاشتراكات الاجتماعية، ويترتب عن ذلك صعوبة إخضاع العاملين فيه للمنظومة التقليدية للضمان الاجتماعي التي تأسست تاريخيا على وجود علاقة شغل واضحة تسمح بتحديد المشغل والأجير والوعاء الخاضع للاشتراك⁴⁴⁷.

ورغم أن القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية سعى إلى تجاوز هذا الإشكال من خلال تعميم التغطية الاجتماعية فإن إدماج العاملين في الاقتصاد غير المهيكل يظل رهينا، على فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء⁴⁴⁸ بإمكانية تحديد وضعيتهم المهنية وضبط مداخيلهم الحقيقية، فغياب المعطيات الدقيقة حول حجم النشاط الاقتصادي لهذه الفئات يجعل من الصعب تطبيق آليات التمويل التقليدية المعتمدة في قانون الضمان الاجتماعي.

ومن ثم فإن الإشكال لا يرتبط فقط بتوسيع النطاق القانوني للاستفادة من الحماية الاجتماعية، بل يتعلق أيضا بمدى قدرة المنظومة القانونية والمؤسسية على استيعاب فئات تمارس نشاطها خارج قنوات التنظيم الرسمي، وهو ما يفرض إعادة التفكير في الآليات التقليدية للانخراط والتصريح والتمويل.

الفقرة الثانية: ضعف التحفيز والإكراهات الاجتماعية

لا ترتبط محدودية انخراط العاملين في الاقتصاد غير المهيكل في أنظمة الحماية الاجتماعية بعوامل قانونية فقط، وإنما تتداخل معها اعتبارات اقتصادية واجتماعية وثقافية تؤثر بشكل مباشر على فعالية الإصلاحات التشريعية، فبالرغم من توسيع النطاق

446 توصية منظمة العمل الدولية رقم 204 لسنة 2015 بشأن الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم. 12. الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 المتعلق بنظام

الضمان الاجتماعي كما تم تعديله وتتميمه.

447 القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية.

448 القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية.

ما زالت نسبة مهمة من العاملين خارج القطاع المنظم، الشخصي للتغطية الاجتماعية بموجب القانونين رقم 98.15 و 99.15449 تتردد في الانخراط في هذه الأنظمة.

ويفسر ذلك أولاً بطبيعة الدخل غير المستقر الذي يميز أغلب الأنشطة غير المهيكلة، حيث يجد العامل نفسه أمام أولوية تلبية الحاجيات المعيشية الآنية على حساب الالتزامات المرتبطة بأداء الاشتراكات الاجتماعية، كما أن ضعف الوعي بالحقوق الاجتماعية وبأهمية الحماية ضد المخاطر المستقبلية يحد من جاذبية أنظمة الضمان الاجتماعي لدى هذه الفئات ومن جهة أخرى، فإن نجاح أي نظام للحماية الاجتماعية يقتضي وجود علاقة ثقة بين المنخرط والمؤسسات المكلفة بالتدبير، غير أن بعض الدراسات الصادرة عن المؤسسات الوطنية والدولية تشير إلى استمرار وجود تخوفات مرتبطة بمساطر التسجيل والتصريح وآليات الاستفادة، فضلاً عن صعوبة الوصول إلى بعض الفئات المهنية ذات النشاط المتنقل أو الموسمي⁴⁵⁰، ويتربط على ذلك أن التحدي المطروح أمام المشرع لا يقتصر على سن النصوص القانونية المنظمة للحق في الحماية الاجتماعية، بل يمتد إلى خلق بيئة قانونية ومؤسسية مشجعة على الانخراط الطوعي والمنظم داخل منظومة الضمان الاجتماعي.

الفقرة الثالثة: الحلول الممكنة والرهانات المستقبلية

يفرض تحقيق الشمول الاجتماعي اعتماد مقاربة متعددة الأبعاد تتجاوز الحلول التشريعية التقليدية. فإلى جانب توسيع النطاق القانوني للتغطية، أصبح من الضروري تبسيط مساطر التسجيل والانخراط وتطوير آليات التصريح الرقمي بما ينسجم مع طبيعة الأنشطة غير المهيكلة ويقلل من تكاليف الامتثال القانوني.

كما يقتضي الأمر اعتماد نظم أكثر مرونة في تحديد الاشتراكات، تأخذ بعين الاعتبار تفاوت مستويات الدخل وعدم استقرار الموارد ويجد هذا التوجه أساسه في فلسفة القانون الإطار رقم 09.21 الذي جعل من تعميم الحماية، المالية لبعض الفئات المهنية الاجتماعية ورشاً استراتيجياً يهدف إلى تحقيق الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لمختلف الفئات النشيطة⁴⁵¹.

غير أن الرهان الحقيقي يتمثل في قدرة قانون الضمان الاجتماعي على التكيف مع التحولات الاقتصادية المتسارعة، خاصة في ظل تزايد أشكال العمل الهجين التي تجمع بين خصائص الاقتصاد غير المهيكل والاقتصاد الرقمي، ولذلك فإن نجاح مشروع التعميم سيظل مرتبطاً بمدى قدرة المشرع على الانتقال من منطق الحماية المرتبطة بالوضع القانوني للعامل إلى منطق الحماية المرتبطة بالمخاطر الاجتماعية التي يتعرض لها الفرد، بصرف النظر عن الشكل القانوني للنشاط الذي يزاوله.

المطلب الثاني: التحديات القانونية لتوسيع التغطية الاجتماعية إلى العاملين عبر المنصات الرقمية

أدى التطور المتسارع للاقتصاد الرقمي إلى إعادة تشكيل أنماط الإنتاج والتشغيل، حيث لم يعد العمل يرتبط بالضرورة بالمؤسسة التقليدية أو بعقد الشغل في مفهومه الكلاسيكي، وإنما أصبح يتم في كثير من الأحيان عبر منصات رقمية تؤدي دور الوسيط بين طالب الخدمة ومقدمها، وقد أفرز هذا التحول فئة جديدة من العاملين تجمع بين خصائص العمل المستقل وعناصر التبعية الاقتصادية، الأمر الذي أوجد إشكالات قانونية غير مسبقة بالنسبة لأنظمة الضمان الاجتماعي التي بنيت تاريخياً على ثنائية الأجير والعامل لحسابه الخاص⁴⁵².

وتتجلى أهمية هذه الإشكالية في أن الاستفادة من الحماية الاجتماعية لا تتوقف على مجرد ممارسة نشاط مهني، وإنما ترتبط بتحديد المركز القانوني للعامل والنظام القانوني الواجب تطبيقه عليه، فإذا كان قانون الضمان الاجتماعي قد عرف توسعاً ملحوظاً عقب صدور القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية وما تلاه من نصوص تشريعية تروم إدماج المهنيين

449 القانون رقم 98.15 والقانون رقم 99.15 المتعلقان بالعاملين غير الأجراء.

450 تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول الحماية الاجتماعية والقطاع غير المهيكل.

451 القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية

452 الفصل 31 من دستور المملكة المغربية لسنة 2011.

فإن هذا التطور لم يحسم الإشكال المتعلق بالعاملين عبر المنصات، والعمال المستقلين داخل منظومة الحماية الاجتماعية 453 الرقمية، الذين لا يمكن إدراجهم بسهولة ضمن الفئات التقليدية التي اعتمدها المشرع المغربي وتأسيسا على ذلك، يقتضي تحليل هذه الإشكالية الوقوف أولا على خصوصية الاقتصاد الرقمي والعمل عبر المنصات وما يثيره من تحديات بالنسبة لقانون الضمان الاجتماعي (الفقرة الأولى)، ثم دراسة أثر مفهوم التبعية القانونية في تحديد الوضع القانوني للعاملين عبر المنصات الرقمية (الفقرة الثانية)، قبل تقييم الاتجاهات التشريعية والاجتهادات القضائية المقارنة واستشراف الحاجة إلى تدخل تشريعي مغربي يواكب التحولات الرقمية (الفقرة الثالثة)

الفقرة الأولى: الاقتصاد الرقمي وخصائص العمل عبر المنصات وأثرهما على نطاق تطبيق قانون الضمان الاجتماعي

لم يعد الاقتصاد الرقمي مجرد تطور تقني يهتم وسائل الإنتاج والتواصل، وإنما أصبح نموذجا اقتصاديا جديدا يقوم على توظيف التكنولوجيا الرقمية والبيانات الضخمة والخوارزميات في تنظيم المبادلات الاقتصادية وإدارة علاقات العمل، وقد ساهم هذا الذي تتولى فيه المنصة الرقمية الربط بين مقدمي الخدمات، (Platform Economy) النموذج في ظهور ما يعرف باقتصاد المنصات والمستفيدين منها مقابل عمولة أو نسبة من المقابل المالي، دون أن تعتبر نفسها. في الغالب. مشغلا بالمعنى التقليدي 454 ويتميز العمل عبر المنصات الرقمية بجملة من الخصائص التي تجعله يختلف عن أنماط التشغيل الكلاسيكية، فمن جهة، يمنح العامل قدرا من الحرية في اختيار أوقات العمل أو قبول الطلبات، وهو ما يدفع المنصات إلى اعتباره عاملا مستقلا، ومن جهة أخرى، تمارس المنصة رقابة مستمرة على كفاءة أداء العمل بواسطة تطبيقات رقمية تعتمد على تحديد الموقع الجغرافي، وأنظمة التقييم، والخوارزميات التي تتحكم في ترتيب الطلبات، بل وقد تؤدي إلى تعطيل الحساب أو إغلاقه عند الإخلال بالقواعد التي تضعها المنصة، ويؤدي هذا التداخل بين عناصر الاستقلالية وعناصر الرقابة إلى إضعاف الحدود التقليدية الفاصلة بين الأجير والعامل المستقل.

ولا تقتصر آثار هذا التحول على قانون الشغل، بل تمتد بصورة مباشرة إلى قانون الضمان الاجتماعي، باعتبار أن هذا الأخير يحدد نطاق المستفيدين استنادا إلى الوضع القانوني للعامل، فقد ارتبط نظام الضمان الاجتماعي المغربي، في صورته التقليدية، بعلاقة الشغل المأجور، حيث يلتزم المشغل بالتصريح بالأجير لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وأداء الاشتراكات المقررة قانونا غير أن هذا، مقابل تمكين الأجير من الاستفادة من مختلف المنافع الاجتماعية المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل 455 البناء القانوني يفترض وجود مشغل يمكن ترتيب الالتزامات القانونية على عاتقه، وهو ما لا يتحقق دائما في إطار العمل عبر المنصات الرقمية التي تصر على اعتبار نفسها مجرد وسيط إلكتروني

وقد حاول المشرع المغربي تجاوز جزء من هذه الإشكالية من خلال القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، وما تلاه من إصدار القانونين رقم 98.15 و 99.15 اللذين وسعا نطاق التغطية الاجتماعية ليشمل المهنيين والعمال المستقلين غير أن هذا التوسع، رغم أهميته، لا يجيب بصورة نهائية عن وضعية، والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا 456 العاملين عبر المنصات الرقمية، لأن هؤلاء لا يمارسون دائما نشاطهم باستقلال اقتصادي كامل، كما أنهم لا يخضعون، في الوقت ذاته، لعلاقة تبعية تقليدية بالمعنى المقصود في المادة السادسة من مدونة الشغل 457

ومن ثم، فإن الإشكال الذي يطرحه الاقتصاد الرقمي لا يتعلق بوجود فراغ تشريعي في مجال الحماية الاجتماعية بقدر ما يتعلق بقصور معايير الولوج إلى هذه الحماية. فإذا كان المشرع قد نجح في توسيع النطاق الشخصي للضمان الاجتماعي، فإنه لم يطور في

453 القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، الجريدة الرسمية عدد 7007 بتاريخ 22 يوليوز 2021.

454 توصية مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) وتقارير منظمة العمل الدولية بشأن اقتصاد المنصات والعمل الرقمي (كمراجع تحليلية).

455 الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي، كما تم تعديله وتتميمه.

456 القانون رقم 98.15 والقانون رقم 99.15.

457 المادة 6 من مدونة الشغل المغربية.

المقابل المعايير القانونية التي تسمح بتحديد المركز القانوني للعاملين في الاقتصاد الرقمي، وهو ما قد يؤدي عمليا إلى وجود فئة تمارس نشاطا اقتصاديا منتظما، وتساهم في خلق الثروة، دون أن يكون انتماؤها إلى أحد أنظمة الضمان الاجتماعي محسوما بصورة واضحة.

ويكشف ذلك أن التحدي الحقيقي الذي يواجه قانون الضمان الاجتماعي لم يعد يقتصر على توسيع دائرة المستفيدين، وإنما أصبح يتمثل في إعادة النظر في المفاهيم القانونية التي يقوم عليها النظام ذاته، بما يسمح باستيعاب الأشكال الجديدة للعمل التي أفرزها الاقتصاد الرقمي دون الإخلال بمبادئ العدالة الاجتماعية والأمن القانوني.

الفقرة الثانية: علاقة التبعية في مدونة الشغل المغربية وإشكالية إدماج العاملين عبر المنصات الرقمية في منظومة الضمان الاجتماعي

يعد معيار التبعية القانونية الركيزة الأساسية التي قام عليها قانون الشغل المغربي لتحديد نطاق تطبيقه، كما يشكل في الوقت نفسه أحد المعايير غير المباشرة التي يقوم عليها قانون الضمان الاجتماعي بالنسبة للأجراء. فالمادة السادسة من القانون رقم 65.99 ويترتب على اكتساب هذه الصفة إلزام، المتعلق بمدونة الشغل تربط صفة الأجير بخضوع العامل لسلطة المشغل مقابل أجر 458 المشغل بالتصريح بالأجير لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وأداء الاشتراكات القانونية المستحقة، وفقا لمقتضيات الظهير ويكشف هذا الترابط أن. الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي كما وقع تعديله وتتميمه 459 قانون الضمان الاجتماعي لا يحدد دائما المستفيدين منه بصورة مستقلة، وإنما يستند في جانب مهم من نطاق تطبيقه إلى التكيف القانوني للعلاقة المهنية في إطار قانون الشغل.

غير أن هذا البناء القانوني، الذي أثبت نجاعته بالنسبة لعلاقات الشغل التقليدية، أصبح يواجه تحديات غير مسبقة مع بروز الاقتصاد الرقمي. فالعامل المرتبط بمنصة رقمية لا يخضع، في الظاهر، للسلطة المباشرة لمشغل بالمعنى التقليدي، إذ يتمتع بحرية نسبية في اختيار أوقات العمل وقبول الخدمات، كما يتحمل في كثير من الأحيان وسائل العمل ومصاريفها، وهو ما تستند إليه، غير أن هذا الاستقلال يبقى، في حالات عديدة، استقلالا شكليا أكثر منه حقيقيا، المنصات لتأكيد استقلاليتها القانونية 460 بالنظر إلى أن المنصة تحتفظ بسلطات فعلية تؤثر بصورة جوهرية في كيفية ممارسة النشاط الاقتصادي.

وتتمثل هذه السلطات في اعتماد خوارزميات رقمية تتحكم في توزيع الطلبات، وتحديد أولويات الولوج إلى الخدمات، واحتساب الأجور أو العمولات، وتقييم الأداء، فضلا عن إمكانية تعليق الحساب أو إغلاقه بقرار منفرد من المنصة عند الإخلال بشروط الاستعمال، وتؤدي هذه الآليات، وإن كانت تمارس بصورة إلكترونية، الوظائف ذاتها التي تمارسها سلطة المشغل في علاقات الشغل أو «التبعية» (Algorithmic Subordination) التقليدية، مما دفع جانبا من الفقه إلى الحديث عن مفهوم «التبعية الخوارزمية» فالعامل لا يتلقى الأوامر من شخص طبيعي، وإنما من نظام، الرقمية «باعتباره تطورا لمفهوم التبعية القانونية التقليدية 461 معلوماتي يفرض عليه نمطا محددا في تنفيذ العمل، ويؤثر بصورة مباشرة في دخله واستمرارية نشاطه.

وتكتسي هذه الإشكالية أهمية خاصة من زاوية قانون الضمان الاجتماعي، لأن التكيف القانوني للعلاقة بين العامل والمنصة لا ينعكس على الحقوق الشغلية فحسب، وإنما يحدد كذلك النظام الاجتماعي الواجب تطبيقه. فإذا اعتبر العامل أجيرا، أصبح من اللازم إخضاعه للنظام العام للضمان الاجتماعي، مع ترتيب الالتزامات القانونية على عاتق المنصة بوصفها مشغلا، بما في ذلك التصريح بالعامل وأداء الاشتراكات المستحقة. أما إذا اعتبر عاملا مستقلا، فإنه يخضع للأنظمة المحدثة بموجب القانونين رقم

458 المادة 6 من القانون رقم 65.99 المتعلق بمدونة الشغل.

459 الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 بتاريخ 27 يوليوز 1972 المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي، كما تم تعديله وتتميمه.

460 انظر الشروط العامة للاستعمال المعتمدة من غالبية منصات العمل الرقمي، والتي تنص على أن مقدم الخدمة يعمل بصفته مستقلا.

461 Antonio Aloisi, Platform Workers and the Gig Economy, European Labour Law Journal, Vol. 7, No. 3, 2016.

99.15 والمنظمين للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض ونظام المعاشات لفائدة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص 98.15 غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا 462

غير أن هذا الحل الأخير لا يخلو من صعوبات، لأن إخضاع العاملين عبر المنصات لنظام العاملين غير الأجراء يفترض تمتعهم باستقلال اقتصادي فعلي، في حين أن الممارسة العملية تكشف أن عددا كبيرا منهم يعتمد اعتمادا شبه كلي على منصة واحدة في تحقيق دخله، كما يخضع للشروط التي تفرضها هذه الأخيرة بشأن التسعير، وتنظيم العمل، وتقييم الأداء، بل وحتى إنهاء العلاقة التعاقدية، ومن ثم فإن تصنيفهم ضمن فئة العاملين المستقلين قد يؤدي إلى تحميلهم وحدهم عبء الاشتراكات الاجتماعية، في الوقت الذي تستفيد فيه المنصة من نشاطهم الاقتصادي دون أن تتحمل الالتزامات الاجتماعية الملقاة عادة على عاتق المشغل، وهو ما قد يفرغ مبدأ التضامن الذي يقوم عليه قانون الضمان الاجتماعي من جزء مهم من مضمونه 463

الفقرة الثالثة: التصنيف القانوني للعاملين عبر المنصات الرقمية بين الاجتهادات المقارنة والحاجة إلى تدخل تشريعي

أدى التطور المتسارع لاقتصاد المنصات إلى بروز اتجاهات متباينة على مستوى الأنظمة القانونية المقارنة بشأن تحديد المركز القانوني للعاملين عبر المنصات الرقمية، وهو اختلاف لم يقتصر أثره على مجال قانون الشغل، وإنما امتد بصورة مباشرة إلى نطاق تطبيق أنظمة الضمان الاجتماعي. ويعود ذلك إلى أن التصنيف القانوني للعامل لا يمثل غاية في حد ذاته، وإنما يشكل الوسيلة التي تحدد من خلالها الحقوق الاجتماعية المستحقة، والالتزامات الواقعة على عاتق الجهة المستفيدة من العمل، وكيفية تمويل أنظمة الحماية الاجتماعية 464

شهد الاجتهاد القضائي الفرنسي المتعلق بالعمل عبر المنصات الرقمية تطورا في تطبيق معيار التبعية القانونية على الأشكال نقضت محكمة النقض قرار Take Eat Easy الجديدة لتنظيم العمل، ففي قرارها الصادر في 28 نوفمبر 2018 بشأن منصة محكمة الاستئناف، معتبرة أن الوقائع التي عاينتها هذه الأخيرة، ولا سيما وجود نظام لتحديد الموقع الجغرافي يسمح بتتبع عامل 465. التوصيل، إلى جانب وجود نظام للعقوبات، كانت تكشف عن ممارسة سلطة في التوجيه والرقابة، بما يميز علاقة التبعية، إعادة تكييف العلاقة باعتبارها عقد عمل، ثم أيدت محكمة النقض، في قرارها الصادر في 4 مارس 2020 بشأن منصة بعدما استخلصت من مجموع ظروف تنفيذ العمل وجود سلطة في إعطاء الأوامر والتوجيهات، ومراقبة تنفيذها، ومعاينة الإخلال بها 466.

وبين هذان القراران أن الطابع الرقبي للعمل لا يحول، في حد ذاته، دون قيام علاقة التبعية، وأن معيارها يمكن تطبيقه على وسائل التنظيم والرقابة والعقاب التي تستخدمها المنصة، متى كشفت الوقائع المعروضة على القضاء عن ممارسة فعلية لهذه السلطة.

أما الاجتهاد القضائي الإيطالي، فقد عرف تطورا في تكييف علاقة عمال المنصات الرقمية؛ ففي حكم محكمة تورينو، قسم العمل أجراء، وربطت ذلك، في تعليقها، بعدم Foodora الصادر في 7 مايو 2018، رقم 778/2018، رفضت المحكمة اعتبار عمال منصة 467. إلزام العامل بأداء العمل وبإمكانية اختياره ما إذا كان سيعمل ومتى يعمل

وفي المقابل، اعتبرت محكمة باليرمو، قسم العمل، في حكمها الصادر في 24 نوفمبر 2020، رقم 3570/2020، أن علاقة أحد عمال تندرج ضمن العمل التابع، بعدما خلصت إلى أن طريقة تنظيم العمل عبر المنصة لا تجعل هامش الحرية الظاهر Glovo منصة للعمال مانعا من قيام التبعية، بالنظر إلى كيفية تنظيم تنفيذ العمل بواسطة النظام الخوارزمي للمنصة وآليات التقييم المرتبطة

462 القانون رقم 98.15 والقانون رقم 99.15 المتعلقان بالمهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطاً خاصاً.

463 يراجع في مبدأ التضامن الاجتماعي: الفصل 31 من دستور المملكة المغربية لسنة 2011، والقانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية.

464 الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي، كما تم تعديله وتتميمه.

465 Cour de cassation, chambre sociale, 28 novembre 2018, n° 17-20.079, ECLI: FR: CCASS: 2018: SO01737, publié au Bulletin.

466 Cour de cassation, chambre sociale, 4 mars 2020, n° 19-13.316, ECLI:FR:CCASS:2020:SO00374, publié au Bulletin.

467 Tribunale di Torino, Sezione Lavoro, 7 maggio 2018, n. 778, R.G. n. 4764/2017, Foodora.

وبين هذان الحكمين أن تقدير التبعية في العمل عبر المنصات يرتبط بالكيفية الفعلية لتنظيم العمل وممارسة السلطة 468. به على العامل، وليس بمجرد الوصف الشكلي للعلاقة أو وجود قدر من المرونة في تحديد أوقات العمل بشأن تحسين ظروف العمل في العمل عبر المنصات الرقمية من النصوص التي (EU) 2024/2831 يعد التوجيه الأوروبي عاجلت إشكالية تحديد الوضع المهني للأشخاص الذين يؤدون العمل عبر المنصات، حيث أوجب على الدول الأعضاء وضع إجراءات مناسبة وفعالة للتحقق من الوضع المهني الصحيح، استناداً أساساً إلى الوقائع المتعلقة بالتنفيذ الفعلي للعمل، بصرف النظر عن التسمية التي يمنحها الأطراف للعلاقة التعاقدية 469.

كما أقر التوجيه قرينة قانونية على وجود علاقة عمل متى توافرت وقائع تدل على التوجيه والسيطرة، مع تمكين المنصة من دحض غير أن هذه القرينة لا تسري على الإجراءات المتعلقة بالضرائب أو المسائل الجنائية. هذه القرينة وإثبات عدم علاقة عمل 470 أو الضمان الاجتماعي، مع ترك إمكانية تطبيقها في هذه المجالات للقانون الوطني للدول الأعضاء 471.

ومن ثم، فإن أهمية هذا التوجيه بالنسبة للحماية الاجتماعية تنصرف أساساً إلى مسألة تحديد الوضع المهني للعامل عبر المنصة دون أن ينشئ بذاته نظاماً أوروبياً موحداً للحماية الاجتماعية لهذه الفئة.

أما على مستوى التشريع المغربي، فرغم أهمية الإصلاحات التي جاء بها القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية وما تبعه من إصدار القانونين رقم 98.15 و 99.15، فإن هذه النصوص لم تتناول بصورة صريحة الوضع القانوني للعاملين عبر المنصات الرقمية، كما لم تضع معايير موضوعية تسمح بتمييز العامل الرقمي الذي يمارس نشاطه باستقلال حقيقي عن العامل، ويتربط على هذا الفراغ استمرار حالة من عدم اليقين القانوني. الذي يخضع في الواقع لتبعية اقتصادية أو تنظيمية للمنصة 472.

قد تؤدي إلى تفاوت في الحماية الاجتماعية بين فئات تمارس النشاط الاقتصادي ذاته، وإلى إضعاف فعالية مشروع تميم الحماية الاجتماعية الذي تبناه المشرع المغربي.

ومن هذا المنطلق، يبدو أن تطوير قانون الضمان الاجتماعي في مواجهة التحولات الرقمية لم يعد رهينا فقط بتوسيع النطاق الشخصي للمستفيدين، وإنما أصبح مرتبطا بإعادة النظر في المعايير القانونية المؤسسة لهذا الاستحقاق. فقد يكون من الملائم أن يتدخل المشرع المغربي لتقنين مفهوم التبعية الاقتصادية أو الرقمية باعتباره معيارا مكملا للتبعية القانونية المنصوص عليها في المادة السادسة من مدونة الشغل، أو أن يستحدث قرينة قانونية مشابهة لما أخذ به المشرع الأوروبي، تقوم على افتراض وجود علاقة شغل متى مارست المنصة سلطة فعلية على تنظيم العمل أو تحديد المقابل أو مراقبة الأداء، ومن شأن هذا التوجه أن يحقق قدرا أكبر من الأمن القانوني، وأن يضمن توزيعا أكثر عدالة للأعباء الاجتماعية بين العامل والمنصة، انسجاما مع مبدأ التضامن الذي يقوم عليه نظام الضمان الاجتماعي.

وبناء عليه، فإن مستقبل الحماية الاجتماعية في البيئة الرقمية لن يتوقف على اتساع نطاق النصوص القانونية وحده، وإنما على قدرة المشرع على استيعاب التحولات التي يعرفها سوق العمل، وتجاوز التقسيم التقليدي بين الأجير والعامل المستقل، نحو مقارنة قانونية أكثر مرونة تجعل الاندماج في منظومة الضمان الاجتماعي مرتبطا بحقيقة العلاقة الاقتصادية وطبيعة المخاطر الاجتماعية التي يتعرض لها العامل، لا بمجرد الوصف الشكلي للعقد.

468 Tribunale di Palermo, Sezione Lavoro, 24 novembre 2020, n. 3570/2020, R.G. n. 7283/2020, Glovo.

469 Directive (EU) 2024/2831 of the European Parliament and of the Council of 23 October 2024 on improving working conditions in platform work, Article 4(1) and (2), OJ L, 2024/2831, 11 November 2024. Eur-Lex.

470 Ibid., Article 5(1) and (2). Eur-Lex.

471 Ibid., Article 5(3). Eur-Lex.

472 القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية؛ والقانونان رقم 98.15 و 99.15.

ويمثل هذا التوجه، في تقديرنا، المدخل الأكثر انسجاما مع الغاية الدستورية المتمثلة في تعميم الحماية الاجتماعية، ومع متطلبات الدولة الاجتماعية التي كرسها دستور سنة 2011.⁴⁷³

خاتمة

يتضح من خلال هذا البحث أن منظومة الضمان الاجتماعي في المغرب قد شهدت تطورا تدريجيا نحو توسيع قاعدة المستفيدين خاصة مع إدماج فئات جديدة مثل المهنيين المستقلين، وذلك استجابة للتحويلات الاقتصادية والاجتماعية التي فرضتها متطلبات العصر. ومع ذلك، لا تزال التحويلات العميقة التي فرضها الاقتصاد الرقمي والاقتصاد غير المهيكل تضع النظام القانوني المغربي أمام تحديات كبيرة تستوجب مراجعة شاملة وإصلاحات جوهرية.

فالعمال في الاقتصاد الرقمي والعاملون عبر المنصات الإلكترونية يظلون في وضع هش من الناحية الاجتماعية والقانونية، بسبب غياب إطار تشريعي واضح ينظم علاقتهم مع المنصات الرقمية ويضمن لهم الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية والاقتصادية. كما أن النظام التقليدي للضمان الاجتماعي، الذي يركز على مبدأ "علاقة التبعية" بين الأجير وصاحب العمل، لا يعترف بهذه الفئات التي لا تتوفر لديها علاقة عمل تقليدية، مما يتركها خارج مظلة الحماية القانونية والاجتماعية، ويعرضها لمخاطر الاستغلال والتهديد الاجتماعي والاقتصادي.

بالإضافة إلى ذلك، يواجه الاقتصاد غير المهيكل تحديات كبيرة في الانخراط ضمن منظومة الحماية الاجتماعية بسبب غياب العقود الرسمية، وتعدد مصادر الدخل، وعدم الاستقرار المالي للعاملين فيه، فضلا عن ضعف الوعي بأهمية الضمان الاجتماعي والتعقيدات القانونية والإدارية التي تعيق التسجيل والمشاركة في النظام. إن هذا الفراغ القانوني والاجتماعي يهدد استدامة منظومة الحماية الاجتماعية ككل، ويزيد من الفجوات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع المغربي، مما يستدعي تدخلا تشريعيًا وإصلاحات مؤسسية عاجلة لتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية وضمان شمولية النظام ولتجاوز هذه الإشكالات، أصبح من الضروري أن يتبنى المشرع المغربي إصلاحات تشريعية ومؤسسية شاملة تواكب التحويلات الرقمية والاجتماعية الراهنة، وذلك من خلال

- ◀ سن تشريعات جديدة أو إدخال تعديلات جوهرية على مدونة الشغل لتعريف علاقة العمل في السياق الرقمي، بما في ذلك اعتماد مفهوم "التبعية الرقمية" الذي يعترف بالعلاقات الفعلية بين العامل والمنصة الرقمية، ويضمن إدماج عمال المنصات ضمن فئة الأجراء أو خلق فئة قانونية جديدة تلائم طبيعة عملهم
- ◀ إلزام المنصات الرقمية بالمساهمة الفعلية في تمويل الحماية الاجتماعية، من خلال تسجيل العمال لديها والمساهمة في تغطية التأمين الصحي والتقاعد، مستفيدين من التجارب الدولية الناجحة مثل قانون "الرايدرز" الإسباني
- ◀ تبسيط إجراءات التسجيل والتصريح للعاملين في الاقتصاد الرقمي وغير المهيكل، عبر اعتماد آليات رقمية سهلة الاستخدام ومنصات إلكترونية رسمية تتيح للعاملين التصريح بأنشطتهم بسرعة وشفافية، مع ضمان حماية خصوصيتهم
- ◀ تعزيز الحوار الاجتماعي بين ممثلي العمال والمنصات الرقمية وصناع القرار لوضع حلول توافقية ومستدامة تلبي احتياجات جميع الأطراف، وتضمن مشاركة فعالة في صياغة السياسات والتشريعات
- ◀ توسيع حملات التوعية والتحسيس الوطنية لتعريف العاملين في الاقتصاد الرقمي وغير المهيكل بحقوقهم وواجباتهم وأهمية الانخراط في نظم الحماية الاجتماعية، مع توفير دعم فني وإرشادي مستمر
- ◀ تشجيع الابتكار في أنظمة التأمين الاجتماعي، من خلال استلهام التجارب الدولية في مجال التأمينات المصغرة والأنظمة المرنة، وتكييفها حسب خصوصيات السياق المغربي، مع توظيف التكنولوجيا الرقمية لتحسين إدارة وتقديم الخدمات

473. دستور المملكة المغربية لسنة 2011، الفصل 31

◀ تعزيز آليات الرقابة والتنفيذ لضمان التزام المنصات الرقمية بالقوانين الجديدة، مع فرض عقوبات على المخالفين وتقوية دور الجهات المختصة في مراقبة تطبيق التشريعات

◀ دعم البحث والدراسات الميدانية لفهم طبيعة العمل الرقمي وغير المهيكل في المغرب، وتقييم تأثير الإصلاحات القانونية والاجتماعية، مما يساعد في تحديث السياسات باستمرار وضمان ملائمتها للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

◀ إن تطبيق هذه الإصلاحات لا يقتصر على توسيع نطاق الحماية الاجتماعية فحسب، بل يسهم أيضا في تحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وبناء اقتصاد رقمي شامل وعادل يدمج جميع الفئات العاملة ويحقق التنمية المستدامة.

◀ كما يؤسس لعقد اجتماعي جديد يتناسب مع متطلبات العصر الرقمي، ويضمن حقوق العمال وحمايتهم الاجتماعية والاقتصادية مما يعزز من قدرة المغرب على مواجهة تحديات المستقبل بثقة وفعالية

❖ لائحة المراجع المعتمدة

أولا: المراجع باللغة العربية

- ◀ الحاج الكوري، القانون الاجتماعي المغربي، مطبعة دار السلام، الرباط، الطبعة الأولى 1999 عبد اللطيف خالفي الحماية الاجتماعية وأبعاد العدالة الاجتماعية في المغرب"، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد 34، 2020
- ◀ محمد الكشور، عناصر عقد الشغل في التشريع الاجتماعي المغربي الشغل، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء الطبعة الأولى، 1995، ص 115

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية

- ▶ CXC Global. (2024). Employment Contracts in Morocco. <https://www.cxcglobal.com/>
- ▶ Directive (EU) 2024/2831 of the European Parliament and of the Council of 23 October 2024 on improving working conditions in platform work, Art. 4. EUR-Lex.
- ▶ Antonio Aloisi, Platform Workers and the Gig Economy, European Labour Law Journal, Vol. 7, No. 3, 2016.
- ▶ International Labour Organization. (2019). Extending Social Security to Informal Workers. Geneva: ILO.
- ▶ International Labour Organization. (2021). Digital Labour Platforms and Social Protection https://www.ilo.org/global/publications/books/WCMS_789378/lang--en/index.htm
- ▶ Maghrebi.org. (2025a). Le travail à distance au Maroc: enjeux et perspectives. <https://maghrebi.org/le-travail-a-distance-au-maroc>
- ▶ Maghrebi.org. (2025b). Morocco Announces New Labour Code for Digital Transformation. <https://maghrebi.org/moroccos-new-labour-code>
- ▶ Ministère du Travail et de l'Insertion Professionnelle. (2021). Guide sur la réforme de la protection sociale au Maroc. Rabat: MTIP.
- ▶ Morocco World News. (2025). Remote, App-Based Work Is Rising in Morocco, but Workers Lack Legal Protection. <https://www.moroccoworldnews.com/>
- ▶ Wikipedia. (2024). Gig worker. https://ar.wikipedia.org/wiki/Gig_worker
- ▶ Razavi et al, 2024, pp 3,9 – 10, combating inequalities; what role for universal social problem?
- ◀ Gobierno de España. (2021). Ley 12/2021, de 28 de septiembre, riders. Boletín Oficial del Estado.

مجلة القانون والأعمال الدولية

International Journal of Law and Business



جامعة الحسن الأول سطات

UNIVERSITÉ HASSAN 1^{er} - SETTAT

www.Droitentreprise.com



مجلة القانون والأعمال الدولية مجلة علمية محكمة حكومية تصدر عن
جامعة الحسن الأول المغرب - مختبر البحث قانون الأعمال -
كلية العلوم القانونية والسياسية - سطات

ISSN:2509-0291 / impact factor 2.998



نشر أكاديمي محكم



معايير دولية



رؤية عالمية



<https://doi.org/10.63585/VLQV1532>

مجلة القانون والأعمال الدولية

VOLUME 11 | ISSUE 05 | NUMBER 66

الإصدار رقم 66 أكتوبر 2026

بمشاركة باحثين وأساتذة من 16 جنسية



محاور الإصدار رقم 66

القانون الجنائي	قانون الأسرة وعلوم الفقه	قانون المال والأعمال	الرقمنة والذكاء الاصطناعي
القانون الرياضي	الشغل والحماية الاجتماعية	العقار والتعمير	المساطر الإجرائية
القانون الدستوري	القانون الإداري	القانون الدولي	القانون البيئي
الدراسات بالفرنسية	الإدارة الصحية بالإنجليزية	الدراسات بالإنجليزية	العلوم السياسية

الإدارة الأكاديمية و النشر :

الاستاذ محمد افقي

المدير المسؤول :

الدكتور مصطفى الفوري

إدارة التحرير :

الدكتور رياض فخري



ISSN: 2509-0291

impact factor 2.998



www.droitentreprise.com



mforki22@gmail.com



00212687407665



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مجلة القانون والأعمال الدولية

Revue internationale du droit des affaires



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1ER



تصدر عن
جامعة الحسن الأول بسطات

مجلة حكومية تابعة لجامعة الحسن الأول بسطات



Mforki22@gmail.com



www.droitentreprise.com



00212687407665

الاعتمادات الدولية والفهرسة



للأرشفة الدولية
وجمالية حقوق المؤلف



مؤسسة
أكبر قاعدة بيانات للمجلات
الدولية المحكمة



دليل دولي للمجلات الأكاديمية
يوفر معلومات موثوقة عن
المجلات والناشرين في
مختلف المجالات



تغطي هذه القاعدة من أكبر
وأوسع قواعد المعلومات
الإلكترونية في المكتبات الأكاديمية



معامل التأثير والاستشهادات
المرجعي العربي
Arab Citation &
Impact Factor



معرف رقمي دائم (DOI)
يستخدم لمحاكاة المحتوى
الأكاديمي وتسهيل الوصول إليه



منظمة عامة لتوثيق
الأنشطة البحثية والعلمية
للأفراد على مستوى عالمي



منصة أكاديمية متخصصة في تجميع
وفهرسة المعلومات البحثية
المحتوى العلمي لزيادة اكتشاف
الأبحاث وربطها



بمعل على تسجيل العقود علي
كيانات البحث وربطها بمعرفها، بما
ويقضا ونقشها واناحة
لستخدامها



معتمدة من طرف
HAL SCIENCE
الخزينة البيفية الفرنسية
للأبحاث العلمي العالمج



قاعدة بيانات بحثية عالمية
اكتشاف الإنتاج العلمي وتتبع
الاستشهادات والروابط البحثية



قاعدة بيانات دولية للفهرسة
وتقييم المجلات العلمية وفق
معايير الجودة الأكاديمية



مكتبة رقمية عالمية تتيح الوصول
إلى الكتب والأبحاث والوثائق
بصيغة إلكترونية



منصة لاكتشاف وإدارة
المصادر والمراجع
العلمية



منظمة ISSN لترقيم
المجلات الدولية المحكمة



قاعدة بيانات فهرسة المجلات
العلمية تشمل: الأبحاث والنشر
(ISSN) وتصنيف ذي المجلات
الفهرسية والمقالات



منصة عالمية تعتمد علي الذكاء
الاصطناعي لاكتشاف الأبحاث
وتحليلها وتوفرها الباحثين
حول العالم



منصة تساعد الأبحاث واعناء مية
التدريس في اكتناش المجلات
المختلفة بمجلات المعامم



قاعدة بيانات العربية لتتبع
الوصول إلى المجلات المجلات
والبحوث الأكاديمية



محرك بحث أكاديمي عالمي
يدير من جامعة بيلفيلد الألمانية
يعمل على فهرسة الأبحاث العلمية
عالية الجودة من مختلف التخصصات



مؤسسة SCIRP
تصنيف المجلات العلمية الدولي



قاعدة بيانات فهرسة
المجلات الأكاديمية والبحثية
من مختلف التخصصات



من أهم الأنظمة الحديثة للتعريف
بالمواقع العلمية الإلكترونية عبر
منح كل رابط رقماً تعريفياً فريداً



بوابة بحث من الوصول إلى
الأبحاث والبيانات المفتوحة
المتوفرة من مصادر متعددة



ZDB - قاعدة بيانات الدوريات الألمانية
تعد ZDB أكبر قاعدة بيانات للدوريات في ألمانيا،
وتوفر معلومات بيبليوغرافية دقيقة حول المجلات
والناشرين، بما في رقم التعريف (ZDB-ID)،
ISSN، اللغات، والنهات والمفتوح.



المعهد المغربي للإعلام
العلمي والتقني



مؤسسة
قاعدة بيانات المجلات الدولية

ZDB-ID: 3252561-8 | ISSN: 2509-0291 | CC BY 4.0
Online - Open Access | اللغات: العربية، والإنجليزية



مجلة علمية محكمة
تسهم في نشر الثقافة القانونية والاقتصادية
على المستويين الدولي والوطني

ISSN : 2509-0291
ملف الصحافة : 2017-05



مجلة حكومية
تصدر عن جامعة
الحسن الأول
سطات



تم نشر هذا المؤلف بدعم من

جامعة الحسن الأول بسطات لأجل دعم البحث العلمي

مجلة القانون والأعمال الدولية

الإيداع القانوني	: ISSN: 2509-0291- 2019 PE0018
ملف الصحافة	: 05 / 2017 ص
الطبع	: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع – الرباط شارع الحسن الثاني زنقة طونكان عمارة 23، رقم 2، ديور الجامع الرباط المغرب
المدير المسؤول	: الدكتور مصطفى الفوري
الهاتف	: 00212-6-87-40-65
البريد الإلكتروني	: Mforki22@gmail.com
الموقع الرسمي للمجلة	: www.droitentreprise.com http://doi.org/10.63585/VLQV1532
رابط DOI لهذا الاصدار	

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية

جميع الحقوق محفوظة لمجلة القانون والأعمال الدولية © 2026

مجلة القانون والأعمال الدولية

منصة علمية دولية محكمة في القانون والأعمال



إدارة هيئة التحرير



أ.د. رياض فخري : مدير مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات
أ.د. طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الأول بسطات

المدير المسؤول



أ.م. مصطفى الفوركي : مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات

نائبة المدير المسؤول



أ.د. منى كامل تربيكي : أستاذة القانون الدولي بكليات الإمارات - محكم دولي

الإدارة الأكاديمية والنشر



أ.د. محمد أفقيير : متخصص في القانون المالي و الضريبي جامعة الحسن الأول بسطات

الإدارة التقنية



أ. محمد أمين اسماعيلي : باحث في العلوم القانونية - الإدارة التقنية

روابط مهمة



الموقع الإلكتروني : www.droitentreprise.com



صفحة المجلة : www.facebook.com/droitentreprise



البريد الإلكتروني : MFORKI22@GMAIL.COM



— جودة علمية .. رؤية دولية .. تأثير مستدام —



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1^{ER}

هيئة تحرير المجلة

قانون الأعمال



- أ.د : رياض فخري : مدير مختبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- أ.د : طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : رشيد الطاهر : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عبد الكريم عباد : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : منى مسلومي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عائشة فضيل : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عز الدين بنستي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالدار البيضاء - المغرب
- أ.د : عبد الرحيم شميعة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- أ.د : نادية قايدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : نادية النحلي : أستاذة التعليم العالي بكلية الشريعة بفاس - المغرب
- أ.د : زينب الفاسي الفهري : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : المصطفى بوزمان : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي الرباط - المغرب
- أ.د : كريم أعراب : أستاذ التعليم العالي بمجموعة المعهد العالي للتجارة و ادارة المقاولات الرباط - المغرب
- د : ثاني بن علي ال ثاني : عضو محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية بباريس ممثلاً دولة قطر - قطر
- د : عالي طوير : أستاذ التعليم العالي مؤهل بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي - المغرب
- د : سعد بهتي : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة ابن زهر اكادير - المغرب
- د : يونس الأزرق الحسوني : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- د : فاطمة برتاوش : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : دينا إسماعيل أبو زيد : أستاذ مشارك في القانون المدني، قسم القانون الخاص بكلية الحقوق، جامعة الملك عبد العزيز - السعودية
- دة : أمال ناجي : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد الأول بوجدة - المغرب
- دة : ناهض حنان أستاذة باحثة في قانون الأعمال جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب

القانون المدني



- أ.د : محمد بخنيف : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : منير مهدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالرباط - المغرب
- أ.د : زينب تاغيا : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : أمينة أيت حسين : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : سعاد الزروالي : أستاذة القانون المدني بكلية الحقوق جامعة ظفار سلطنة عمان
- أ.د : ياسين المفقود : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و السياسية سطات - المغرب
- أ.د : نادية أيوب : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : محمد الحبيب بداع : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة القاضي عياض - المغرب
- د : مريم خراج : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد بن عبد الله - المغرب
- د : نهله أحمد فوزي : أستاذ القانون المدني المساعد بكلية إدارة الأعمال قسم القانون جامعة الحدود الشمالية - المملكة العربية السعودية
- د : سيف هادي عبدالله الزويني : أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق - جامعة النهرين - العراق
- د : أسماء مصطفى عبد القادر غنيمات : أستاذة بكلية الحقوق جامعة البلقاء التطبيقية - المملكة الاردنية الهاشمية
- د : أحمد سمير الصوفي : أستاذ القانون المدني بكلية العلوم السياسية /جامعة كركوك - العراق
- د : عبدالرازق وهبه سيداحمد : أستاذ القانون المدني المساعد كلية الدراسات الانسانية و الادارية كليات عنبزة - السعودية
- د : رجائي عبد الرحمن عبد القادر عوض : أستاذ قانون المرافعات المساعد جامعة اوروك بغداد - العراق
- د : عمار شاكر محمود فيصل : أستاذ القانون المدني - جامعة تكريت - كلية القانون - العراق
- د : يوسف كبيطي : أستاذ محاضر بكلية العلوم القانونية و السياسية جامعة شعيب الدكالي الجديدة - المغرب





هيئة تحرير المجلة



القانون العقاري و الأسرة



- أ.د : ادريس الفاخوري: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : ادريس بلحساني : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : محمود ميسين: أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر أكادير - المغرب
- د : ياسين الكعيوش: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : محمد بومدين: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : محمد خلوقي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- د : يونس الحكيم : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : حسناء جبران: أستاذة التعليم العالي بجامعة محمد الخامس - الرباط - المغرب

القانون الجنائي



- أ.د : الرشيد سيد حسن محمد: عميد سابق بكلية القانون جامعة الخرطوم , أستاذ مشارك بنفس الجامعة - السودان
- أ.د : علي بن خلفان بن علي الهنائي : أستاذ القانون الجنائي المشارك ورئيس قسم علوم الشرطة بكلية الشرطة بأكاديمية السلطان قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : عبد الرحمن أسامة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : خدوج فلاح : أستاذة التعليم العالي بكلية القانون والعلوم السياسية - بسطات - المغرب
- أ.د : بناصر حاجي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : أحمد العلالي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : حسن الحريية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس- المغرب
- أ.د : شعبان محمود محمد الهواري : أستاذ القانون الجنائي المشارك كلية القانون - جامعة خليج السدرة - ليبيا
- أ.د : نعمان عطا الله الهيّتي : أستاذ القانون بكلية القانون جامعة الشارقة - الامارات العربية المتحدة
- د : ابراهيم الغندور: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : ابراهيم أشويعر: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية مراكش - المغرب
- د : فيصل كرمات : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : عبد الواحد الدافي : أستاذ التعليم العالي بجامعة شعيب الدكالي - المغرب
- د : عبير حمدي محمد حسن : أستاذة القانون الجنائي مساعد - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
- د : عبداتي الزيوكاي : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : أحمد اسامل كامل حسنية : أستاذ قانون الاجراءات الجزائية المساعد بكلية الحقوق جامعة ظفار - سلطنة عمان

قانون الشغل



- أ.د : عبد اللطيف الخالفي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : فاطمة حداد : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسلا - المغرب
- د : أمينة رضوان : رئيسة مجلة الرائدة في العلوم القانوني - المغرب
- د : لطيفة جبران: أستاذة التعليم العالي مؤهلة بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب



هيئة تحرير المجلة

قانون المعاملات الالكترونية



- أ.د : بشرى النبية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : هشام البخفاوي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة ابن زهر اكادير- المغرب
- أ.د : عبد الوهاب المعمري: أستاذ القانون / مساعد العميد لشؤون الجودة جامعة الاسراء - الاردن
- د : ضياء علي احمد نعمان : أستاذ زائر بكليات الحقوق بالمغرب
- د : محمد بومديان : أستاذ محاضر بجامعة المولى اسماعيلمكناس - المغرب

القانون الضريبي



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: عميد سابق بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب
- أ.د : أحمد العلالي : عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - المغرب
- أ.د : محمد السيد عطية ببيرس : أستاذ القانون بكلية العلوم والدراسات الانسانية بالدوامي جامعة شفاء الامارات العربية المتحدة
- أ.د : إبراهيم أحطاب : أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر - أكادير - المغرب
- أ.د : محمد محمد عبد اللطيف : أستاذ القانون العام كلية الحقوق جامعة المنصورة مصر

القانون الإداري و الدستوري



- أ.د : ثامر محمد رخيص حسين : رئيس فرع القانون العام بكلية القانون جامعة الكوفة - العراق
- أ.د : عمر عبد الله عمر أمبارك : أستاذ مشارك بجامعة سرت - ليبيا
- أ.د : اكرامي بسيوني عبد الحي خطاب : أستاذ بجامعة شقراء - المملكة العربية السعودية
- أ.د : هالة علي : أستاذ مشارك في القانون الاداري - كلية الحقوق جامعة الاصاله - المملكة العربية السعودية
- أ.د : باسل علي عباس: أستاذ القانون باللغة الانجليزية - جامعة القادسية - العراق
- أ.د : الميلود بوطريكي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة -المغرب
- د : ميثم منفي كاظم العميدي : أستاذ مساعد - جامعة الكاظم - العراق
- د : يونس مليح : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية - المغرب
- د : ليلى طوير: أستاذة القانون العام بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
- د : ميثم منفي كاظم العميدي أستاذ مساعد في قسم القانون اقسام بابل جامعة الكاظم العراق
- د : ولاء خليل حسين قديمات : أستاذة العلوم السياسية/جامعة الخليل - فلسطين

القانون الدولي و العلوم السياسية



- أ.د : العميد : وسام نعمت ابراهيم السعدي : عميد كلية الحقوق جامعة الموصل - العراق
- أ.د : منى كامل تركي : أستاذ القانون بكليات الحقوق - بالإمارات العربية المتحدة
- أ.د : محمد بوبوش : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات بالناظور - المغرب
- أ.د : عبد الوهاب كريم : أستاذ التعليم العالي جامعة قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : النذير صالح الخليفة عباس : أستاذ القانون الدولي بكليات العيزة الأهلية المملكة العربية السعودية
- أ.د : احمد ناصر حسين العيساوي : تدريسي في جامعة القاسم الخضراء أختصاص قانون دولي - العراق
- د : سعد عبدالله الجعدان : دكتور في القانون الدولي

العلوم الأمنية و الاستراتيجية



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب

الرقمنة و التدبير



- د : ضياء نعمان: أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : حنان الانصاري : أستاذة التدبير بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : مصطفى خياطي : أستاذ محاضر بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب



الهيئة الاكاديمية و النشر



مجلة القانون والأعمال الدولية

د. محمد دحاني : دكتور في القانون العام

د. الهام سربوتي : دكتورة في القانون الخاص

د. سماعيلي مصطفى : دكتور في القانون الخاص

د. عبد الله المخلوق : دكتور في القانون العام

د. محمد المعروفى : دكتور في العلوم القانونية و السياسية

د. عبد اللطيف ازيور : دكتور في القانون العام

د. محمد الحليمي : دكتور في القانون الخاص

ذ. يونس الصالحي : باحث بصف الدكتوراه

ذ. حمزة جابر : باحث بصف الدكتوراه بجامعة ابن زهر أكادير

ذ. محمد حفو : باحث في سلك الدكتوراه بكلية الحقوق وجدة

ذ. وصال الشرقي : باحثة بصف الدكتوراه بكلية الحقوق السويسي

ذ. دينيشي يونس : باحث بصف الدكتوراه بكلية الحقوق بسطات

ذ. خديجة جليلي : باحثة بصف الدكتوراه بدار الحديث الحسنية

د. عبد الكريم بالهدي : دكتور في القانون الخاص

ذ. فاطمة أفقير : محامية بهيئة أكادير

ذ. التوزاني محمد : باحث بصف الدكتوراه

ذ. عمر الفطواكي : دكتور في القانون الخاص

ذ. حللمي سعيدة : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. المهدي البوعزيزي : باحث بصف الدكتوراه

ذ. الخضراوي عبد الهادي : باحث بصف الدكتوراه

ذ. ايمان مجدوب : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. بسمة خروبي : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه

ذ. هاجر جيور : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. هاجر ماحي : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. رشيد الدغور : باحث بصف الدكتوراه

ذ. صفاء خلوقي : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. عبد الواحد الركيلى : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه

ذ. مصطفى رمضان عبد القادر
مدرس مساعد بجامعة دهوك التقنية - معهد ناكري -
ممثل المجلة في العراق

ذ. عادل عبد الله عزيز
مدرس بجامعة التقنية الشمالية . الكلية التقنية
الادارية الموصل العراق

ذ. باسل علي عباس
أستاذ بجامعة القادسية - العراق

د. محمد حمدي عبد العليم علا -
كلية الحقوق جامعة طنطا مصر

د. الحسن اليوسي : دكتور في الحقوق إطار بوزارة الاقتصاد و المالية

د. هشام بلخنفر : محام بهيئة اكادير - دكتور في الحقوق

د. أسماء مقاص : دكتورة في الحقوق - مسؤولة العلاقات العامة بالمجلة -

د. حكيمة مؤذن : دكتورة في العلوم القانونية والسياسية

د. محمد بلحاج الفحصي : دكتور في الحقوق

د. يوسف تملكوتان : دكتور في القانون الخاص

د. نبيل لبيب : دكتور في القانون الخاص

د. المهدي بوي : دكتور في الحقوق

ذ. قمرية قباب : دكتورة في القانون الخاص

د. خالد هيدان : دكتور في القانون الخاص

د. يوسف كييطي : دكتور في القانون الخاص

ذ. حيدا عز الدين : دكتور في القانون الخاص

د. معاذ الخيار : دكتور في القانون الخاص

ذ. محمد أويالاك : محام بهيئة الرباط

ذ. نبيل سدري : دكتور في القانون الخاص

د. بيشا حسان : دكتور في القانون الخاص

ذ. مريم زان : دكتورة في القانون العام

د. هودي لمخالل : دكتورة في القانون الخاص

د. معاذ الخيار : دكتور في القانون العام

د. فضيل ناصري : دكتور في البلاغة و تحليل الخطاب

د. عبد المغيث الحاكمي : دكتور في القانون الخاص

د. عبد الاله شني : دكتور في القانون الخاص

د. فردوس القاسمي : دكتورة في القانون الخاص

د. يوسف ايت اعمر : دكتور في القانون الخاص

د. زكرياء بليلاچ : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية

د. محمد الادريسيس حسني : دكتور في القانون الخاص

د. عبد العزيز الهلالي : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية

د. محمد عبد الجليل الشيخ القاضي : دكتور في الحقوق -
رئيس مركز نواكشوط للدراسات القانونية و الإجتماعية

د. محمد يحظيه ولد البكاي : دكتور في الحقوق -
ممثل المجلة في موريتانيا

د. الريكاظ لحسن : دكتور في القانون الخاص

د. كوثر الرفاعي : دكتورة في القانون الخاص

د. فاطمة امراج : دكتورة في القانون العام و العلوم السياسية



www.droitentreprise.com



mforki22@gmail.com



مجلة
القانون والأعمال
الدولية

مجلة علمية محكمة تعنى بنشر الدراسات
و الابحاث في مختلف فروع القانون

28	الابتكار في البحث العلمي المدعوم بالذكاء الاصطناعي الوكيل الاتجاهات والتطبيقات والتحديات الناشئة الدكتورة: خلود محمد اللجاوي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
46	الحق في الخصوصية الرقمية وأثر انتهاكه في قيام المسؤولية المدنية والجزائية في التشريع العماني الدكتور: نزار حمدي قشطة رئيس قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان) المحامي: إبراهيم بن خلفان السليمي محام وباحث في القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان)
68	التضليل السيبراني وهندسة الإدراك الرقمي: نحو إعادة بناء الحماية القانونية لنزاهة المعلومات والسيادة الإدراكية في عصر الذكاء الاصطناعي الدكتور: يونس مليح أستاذ محاضر مؤهل بجامعة مولاي إسماعيل - مكناس - كلية العلوم القانونية والسياسية بالرشيدية عضو فريق البحث في الدراسات القانونية والاجتماعية والسياسية
82	الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال الشرطي: دراسة تحليلية في ضوء التجربة الإماراتية والممارسات الدولية الدكتور: خالد عبد الله الزعابي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - أبو ظبي
94	أثر التحول الرقمي على كفاءة اتخاذ القرار الإداري: دراسة تطبيقية على مؤسسة أطباء بلا حدود في قطاع غزة الدكتور: أحمد فرج أحمد أبو جزر أستاذ مساعد في تخصص إدارة الأعمال - جامعة فلسطين - قطاع غزة
111	حماية الأطفال من الاستخدام الرقمي الإشكالي دراسة مقارنة للسياسات التشريعية والتنظيمية والوقائية في الإمارات والمملكة المتحدة وأستراليا الباحث : علي حمود حمدان النعيمي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
130	الذكاء الاصطناعي وإشكالية المحتويات الزائفة الدكتورة: سميرة أصبان دكتورة في القانون العام والعلوم السياسية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
142	حدود حرية النشر عبر منصات التواصل الاجتماعي في مواجهة حق الطفل في الخصوصية: دراسة تحليلية مقارنة في التشريع القطري الباحث: سعود عبد العزيز البوهاشم السيد باحث متخصص في العلوم القانونية
158	الوساطة الإلكترونية في تسوية المنازعات الدكتورة: نبيلة الغشيم دكتوراه في القانون الخاص

167	إمكانات توظيف الذكاء الاصطناعي التوليدي في تصميم استراتيجيات تعلم تكيفية لتعزيز الوعي بالأمن السيبراني - دراسة تحليلية المقدم الدكتورة : بدرية علي الحوسني عضو هيئة تدريس في كلية الشرطة/ دولة الإمارات العربية المتحدة والطالب الباحث : عبدالله محمد عمر القاسمي
188	حماية المعطيات الشخصية بالمغرب في ظل تصاعد التهديدات السيبرانية: مقارنة قانونية تقنية لتحقيق التوازن بين الأمن والخصوصية الباحثة : حسناء الشقوري باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي
204	التحيز الخوارزمي في القرارات الإدارية المبنية على خوارزميات الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة: مشاعل عابد الحربي طالبة ماجستير - قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
233	الحماية الجنائية للأنظمة الذكية والمعلوماتية في التشريع القطري: دراسة تحليلية الباحث: تميم ياسر عبد الله محمد البلوشي باحث متخصص في العلوم القانونية
252	الرقمنة والتواصل السياسي: الفرص والتحديات الباحث: رضوان النكادي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس الباحث يوسف الإدريسي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس تحت إشراف الأستاذ الدكتور: محمد فقيهي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس، تخصص القانون الدستوري وعلم السياسة
265	قانون الضمان الاجتماعي في مواجهة التحديات الرقمية والاجتماعية الباحثة فرح الزوجال باحثة بسلك الدكتوراه القانون الخاص - مختبر القانون والمجتمع والرقمنة - جامعة عبد المالك السعدي بطنجة
279	توظيف تقنية البلوك تشين في إجراءات الترخيص التشغيلي للاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية الدكتور : علاء الدين محمد سيد محمد أبو عقيل أستاذ القانون الإداري المشارك - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز
304	رقمنة السجل التجاري في القانون المغربي والمقارن: قراءة في الإطار القانوني ومستجدات الإصلاح الدكتور : عبد الحميد اشتوك دكتور في القانون الخاص - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادير - جامعة ابن زهر -
319	أثر الاقتصاد الرقمي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة مقارنة بين فلسطين ومصر (2008-2024) الباحث: هشام عبد الكريم إبراهيم الكحلوت باحث دكتوراه - قسم الاقتصاد - جامعة البطانة

التحول الرقمي في مجال الشركات التجارية الباحث: أيوب بنقاسم طالب باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص جامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - مركز دراسات الدكتوراه في القانون والاقتصاد تحت إشراف الدكتور: علال فالي أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال، جامعة محمد الخامس، الرباط.	334
عيوب الإرادة في العقود الإلكترونية - بين كفاية القواعد التقليدية و متطلبات الثقة الرقمية - الباحثة : فاطمة الزهراء جبارة طالبة باحثة بسلك الدكتوراه	343
• محور قانون المال و الأعمال	
الحماية الجنائية للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030 الأستاذ الدكتور: شاكر بن مقبل العصيمي أستاذ القانون الجنائي المشارك - عميد كلية العدالة الجنائية وعلوم الجريمة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض - المملكة العربية السعودية	365
رهن السندات في القانون الموريتاني دراسة تحليلية مقارنة في ضوء إصلاح الضمانات المنقولة الدكتور: العالم الحسن عالي أستاذ متعاون بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة نواكشوط	375
الآثار القانونية المترتبة على فسخ عقد التأمين الصحي وفقا للقواعد الخاصة بعقود التأمين في التشريع الأردني الدكتور: فيصل موسى الحباري أستاذ مساعد - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن الدكتور: علي محمد الزعبي أستاذ القانون المدني - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن	385
الالتزامات القانونية الناشئة عن العقود التجارية في ظل التحول الرقمي في الأردن (دراسة تطبيقية على عقود البيع الإلكتروني والخدمات الرقمية) الأستاذ الدكتور: عبد الله حميد الغوييري أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر الدكتور: أسعد خليفة سلمان بني حسن أستاذ القانون التجاري المساعد - نقابة المحامين الأردنيين الأستاذ الدكتور: عثمان النور عثمان الحاج أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر	401
دعوى المنافسة غير المشروعة كوسيلة لحماية العلامة التجارية: دراسة مقارنة الدكتور: مولاي أحمد سالم أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط - موريتانيا	419
البيانات الشخصية كعنصر في الأصل التجاري: إشكالية التوفيق بين تسليع الزبناء وحماية المعطيات الشخصية الدكتورة: إيمان التيس أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - جامعة مولاي إسماعيل - مكناس	435

آليات تحديد خصوم المرافعة من طرف جهاز السنديك الدكتور: جمال حميدا دكتور في القانون الخاص	441
مسطرة الإعفاء في قانون المنافسة المغربي والفرنسي الباحثة: غيثة الدريوش طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط تحت إشراف الأستاذة الدكتورة: بشرى النية أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط	451
آليات تحسين مناخ الأعمال بين تنزيل النموذج التنموي الجديد وقانون الإطار للإصلاح الجبائي الباحث: عبد المجيد زيان باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء	461
خصوصية التنفيذ على أسهم شركات المساهمة المدرجة بالبورصة الباحث: ادوحسين المحفوظ باحث بسلك الدكتوراه - مختبر القانون والمجتمع، تكوين الدكتوراه في العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن زهر أكادير	475
فعالية الضمانات العينية المقيدة في مواجهة مساطر صعوبات المرافعة: دراسة تحليلية في ضوء التشريع المغربي الباحث: عبد العالي الزنافري طالب باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن طفيل القنيطرة	489
الوساطة بين القانون 95.17 و قانون المسطرة المدنية الدكتورة نهال اللواح أستاذة جامعية بكلية الحقوق بطنجة الكاتبة العامة للمركز المغربي للتحكيم ومنازعات الأعمال رئيسة تحرير المجلة المغربية للتحكيم العربي و الدولي	503
مسؤولية الناقل البحري في ضوء الاتفاقيات الدولية والنظام البحري التجاري السعودي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة : منار محمد الغامدي باحثة ماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز تحت إشراف الدكتورة : هادية أحمد بالخير أستاذ مشارك في القانون التجاري، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز	508
حدود سلطة المحكم في التحكيم التجاري الدولي الباحثة : عفاف صبار طالبة في سلك الدكتوراه جامعة القاضي عياض مراكش	544
أثر استراتيجيات ريادة الأعمال على التعليم الجامعي لدى الجامعات الفلسطينية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية الباحث : مروان محمد ثابت مشتهى باحث اكاديمي-تخصص إدارة الأعمال	556

• محور قانون الأسرة وعلوم الفقه

577	حماية النسب واستقرار الأسرة من المخاطر الرقمية: دراسة موضوعية ومقاصدية معمقة لاختبارات الأنساب التجارية في ضوء مدونة الأسرة المغربية الدكتورة: سناء المتدين أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية بطنجة
588	منهج الإمام البيضاوي في ضوء القراءات القرآنية: دراسة تحليلية الباحث: بلال جبر خميس عماد محاضر أكاديمي غير متفرغ بالجامعة الإسلامية - قطاع غزة
601	منظومة القيم الصوفية ورهان النموذج التنموي المغربي: مقارنة قانونية مؤسسية الباحث: عبد الإله ذهبي طالب باحث بسلك الدكتوراه جامعة سيدي محمد بن عبد الله - ظهر المهرز - فاس - المغرب
621	فتاوى الإمام ابن باز الفقهية الواردة في كتاب مجموع فتاوى الإمام ابن باز (زكاة الفطر) الباحث: عمرو زهير محمود نوفل باحث في العلوم الشرعية والإسلامية

• محور القانون الجنائي

638	الضمانات الجنائية الإجرائية للدليل الرقمي - دراسة مقارنة الدكتور: إبراهيم عبد الصمد صالح البلوشي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - دولة الإمارات العربية المتحدة
658	المسؤولية الجنائية الدولية عن "التحريض الألي" على الإبادة الجماعية الدكتور: علي ناجي صالح الأعوج الأستاذ المشارك بقسم القانون الدولي العام - كلية الشريعة والقانون - جامعة صنعاء
714	التفتيش الجنائي على ضوء قانون المسطرة الجنائية الجديد 03.23 الدكتورة: سكينه غزاوي دكتورة في القانون الخاص أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بسات
727	سرقة القوى المحرزة الباحث نور الدين طارق الرجبي باحث بسلك الدكتوراه
742	المصادرة والإجراءات التحفظية في مكافحة غسل الأموال الباحث: الجازي الكبيسي كلية القانون - جامعة لوسيل - دولة قطر
757	دور مبدأ إقليمية القانون الجنائي في تحديد الاختصاص القضائي للجرائم الإلكترونية الباحث: المهدي لهبي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط

764	المحكمة الجنائية الدولية: حدود العدالة الجنائية في ظل التوازنات السياسية الدولية - دراسة تقييمية الباحثة: فلة رياض هاشم أبو الرب شعبة القانون العام والعلوم السياسية - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط
781	مدى ارتباط جريمة الفساد بغسل الأموال دراسة تحليلية على ضوء اتفاقيتي غسل الأموال ومكافحة الفساد الأستاذة الباحثة: روضة محمد علي العبد الله جامعة لوسيل - دولة قطر
795	الحماية الجنائية للبيانات الشخصية في قطر الباحث: صالح فرج صالح مبارك التركي باحث متخصص في العلوم القانونية والجنائية
808	دور النيابة العامة في جرائم الشيك الباحث: هشام حدادي باحث بسلك الدكتوراه في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس
• محور القوانين المسطرية و الاجرائية	
825	الحماية القانونية للمتطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة تحليلية مقارنة في ضوء التشريع الاتحادي والتنظيم المحلي في إمارتي دبي وأبوظبي) الدكتور: عبد الله سالم محمد فاضل الحضرمي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة وزارة الداخلية - دولة الإمارات العربية المتحدة
837	مبدأ سلطان الإرادة في العقد وحدوده في ظل التدخل التشريعي - دراسة في ضوء قانون الالتزامات والعقود والنصوص ذات الصلة - الدكتور: محفوظ أحمد سيد عبد الله دكتور في القانون الخاص
853	إشكالية التضخم التشريعي وأثره على الأمن القانوني الدكتور: أمحمد الأحمد دكتور في العلوم القانونية والسياسية أستاذ زائر بجامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي
867	نظام الضمان في التشريع الجمركي بالمغرب الدكتور: عجان عزيز دكتور في القانون الخاص - تخصص العلوم الجنائية
887	الإلغاء الاستباقي للعقد كآلية لمواجهة خطر الإخلال المتوقع - دراسة مقارنة الباحثة: تمارا سعد مغامس باحثة بسلك الدكتوراه تخصص: القانون الخاص - الجامعة الإسلامية في لبنان
907	التدخل القضائي في تأويل العقد الاستهلاكي: بين أسس حماية التوازن وحدود الأمن التعاقدية. الباحثة: دعاء الشلي باحثة بسلك الدكتوراه

التسليم في العقود العينية: دراسة في المفهوم والطبيعة والوظائف في التشريع الموريتاني الدكتور : مولاي عبد الرحمن اد/ مولاي إسماعيل دكتور في القانون الخاص	919
سبب رفع دعوى إشهار إفلاس المدين في المدارس القانونية المعاصرة والشريعة الإسلامية "دراسة فقهية تطبيقية تطبيقاً على النظام القانوني السوداني" الدكتور: سامي عبد الحميد إبراهيم أحمد الأستاذ المشارك بكلية الحقوق جامعة الملك فيصل المملكة العربية السعودية وكلية الشريعة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية-السودان.	931
• محاور قانون العقار و التعمير	
التنظيم القانوني للمعاملات العقارية ذات الطابع التجاري في المملكة العربية السعودية: نحو منظومة تشريعية مستدامة الدكتورة : زبيدة عبد الهادي اتييم كلية القانون - جامعة الأمير سلطان	959
الرهن العقاري بين الفقه المالكي والقانون الموريتاني الدكتور: محمد الأمين أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط	980
دور فقه المحافظة العقارية في تكريس ضوابط النظام العام التعاقدية الدكتور: عبد الهادي رشدي دكتور في الحقوق عضو مركز الرحامنة للأبحاث والدراسات القانونية والاجتماعية والإنسانية أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب	997
توثيق التصرفات الواردة على تقسيم العقارات: دراسة تحليلية في ضوء القانون 25.90 الباحث: الحسن أندوري باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة باحثة في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس	1031
القرارات السلبية للمحافظ على الأملاك العقارية في مسطرة التحفيظ العقاري: بين سلطة الإلغاء والرفض وضمانات المشروعية الباحثة: كوثر الغزال طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الأستاذة الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة محاضرة مؤهلة - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس	1047
تطبيقات الخبرة في منازعات العقار ورقابة القضاء عليها الباحث: سفيان شايب باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط	1065

1083	المرأة السلالية ورهان التنمية المستدامة وفق القوانين الجديدة الباحث: مصطفى بن لغريسي طالب باحث بسلك الدكتوراه - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس الدكتور: عبد العالي لعديري أستاذ باحث - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس
1094	المكانة الجديدة للمرأة السلالية بين حيف الأعراف وتدخل القانون الباحثة: إيمان فضلي طالبة باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين السبع - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء مختبر الهندسة متعددة التخصصات للأعمال والمهارات الناعمة والتدبير والقانون (LIASMAD) محامية بهيئة المحامين بسات
	• محور قانون الشغل و الحماية الاجتماعية
1110	اختراعات الأجراء: أية مقارنة قانونية لحماية حقوق أطراف عقد الشغل؟ الدكتورة: نادية المشيشي أستاذة باحثة في قانون الأعمال كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط
1122	كرونولوجيا الاجتهاد القضائي بشأن الطبيعة القانونية لمسطرة الفصل بسبب الخطأ الجسيم (دراسة تحليلية نقدية) الدكتور: رشيد الزعيم دكتور في القانون الخاص - جامعة محمد الخامس بالرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - سلا
1134	مفتشية الشغل بين الرقابة والوساطة في منازعات الشغل الباحثة : شيماء الجباري الحسني باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء الدكتورة: ابتسام بلحداد أستاذة التعليم العالي - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
1146	التعليم التقني والمهني وتمكين المرأة في فلسطين: دراسة حالة في الكلية الجامعية الذكية للتعليم الحديث الباحثة : آسيا القواسمي باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية الأستاذ الدكتور: توفيق السعيد أستاذ التعليم العالي - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية
1159	أثر القيادة الابتكارية على التميز المؤسسي لدى العاملين في مجمع الشفاء الطبي بقطاع غزة الباحث: رائد خميس محمود حماد متخصص في إدارة الأعمال - قطاع غزة
1180	دور الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في إرساء أسس الدولة الاجتماعية الباحث: عياد باتي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بسات، مختبر البحث في قانون الأعمال مفتش الشغل من الدرجة الثانية

1192	مفتش الشغل بين الرقابة والتصالح: دراسة في ازدواجية الوظيفة وآثارها على علاقات الشغل الدكتورة : وسيلة جلال دكتورة في القانون الخاص
1205	مسطرة الاستماع للأجير في ضوء التحول الرقمي الباحث: مراد البورقادي باحث في سلك الدكتوراة، مختبر الدراسات والأبحاث في القانون الخاص، الهندسة القانونية والتنمية المستدامة، كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس - متخصص في قضايا قانون الشغل وتدير العلاقات المهنية
● محور القانون الرياضي	
1215	تحولات عقود الرعاية الرياضية في ضوء الممارسة القانونية الدكتور: محمد الحليمي دكتور في الحقوق أستاذ زائر بالكلية المتعددة التخصصات بالعرائش
1231	حماية القاصر في الرياضة: بين النظرية والممارسة الدكتور: يوسف أبويعقوب دكتور في الحقوق أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان الدكتورة: أحلام عليمي أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان - منسقة ماستر المنازعات والتحول الرقمي رئيسة فريق البحث في السياسة الجنائية والأمن الأسري والعقاري بمختبر الدراسات والأبحاث القانونية والسياسية والتنمية
1241	مكافحة تعاطي المنشطات في المجال الرياضي: دراسة في مدى ملائمة التشريعات الوطنية للمقتضيات الدولية - حالة القانون رقم 06.23 الدكتور: حميد اسليماني دكتور في القانون العام والعلوم السياسية - أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
● محور القانون البيئي	
1258	قراءة في القوانين البيئية بالمغرب الدكتور: وليد حديديوي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
1269	الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر: "من الأمن الطاقى إلى السيادة الطاقية" الدكتور المصطفى حيان دكتور في القانون العام والعلوم السياسية باحث في السياسات العمومية جامعة القاضي عياض، مراكش أستاذ زائر بكلية الحقوق بالمغرب
محور القانون الدولي	
1282	مدى كفاية قواعد القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين أثناء حرب المدن (حرب السودان 15 أبريل 2023م - نموذجاً) الدكتور موسى محمد مصباح استاذ مشارك كلية القانون، جامعة النيلين - السودان
1298	الحصانات والامتيازات الدبلوماسية للمبعوث الدبلوماسي في فقه المالكية والقانون الدولي دراسة فقهية قانونية مقارنة. الدكتور : مهدي بن عبد الكريم الصوتي باحث من جامعة القرويين كلية الشريعة-أكادير.

تطور الذكاء الاصطناعي وخروجه عن السيطرة تهديدات ومخاطر الدكتور سيف محمد سيف السويدي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي بالاشتراك مع الدكتور ممدوح خليل البحر عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي	1320
أزمة الهجرة والنزوح القسري في ظل النزاعات في غرب إفريقيا الباحثة : ليلي اليحيوي باحثة في القانون الدولي بجامعة محمد الخامس الرباط	1342
المغرب والعمق الأفريقي: الأبعاد الجيواقتصادية والأمنية لمبادرة الأطلسي ومشروع أنبوب الغاز (نيجيريا - المغرب) الباحث : إبراهيم النوحى باحث في السنة الخامسة من سلك الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية	1359
النزاع في منطقة الأحواز (إيران) الباحثة / بدور آل خليفة طالبة في ماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة جامعة لوسيل دولة قطر بإشراف الدكتور / محمد اوريا	1373
الشرق الأوسط ما بعد الحرب الإيرانية الأمريكية: تحولات القوة وإعادة تشكيل النظام الإقليمي الباحث : بدر بتال العتيبي باحث في الشؤون الدولية والسياسات العامة حاصل على درجة الماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة	1387
• محور القانون الإداري	
هل أن أوان التحكيم الضريبي في المغرب؟ من منطق الحظر إلى إمكان بناء عدالة جبائية بديلة دراسة تحليلية في القانون المغربي على ضوء مستجدات 2026 الدكتور مصطفى الفوركي دكتور في القانون الخاص	1407
المصادر الشرعية للقضاء الإداري السعودي الدكتور فيصل بن صبر اللويش الشمري الأستاذ المساعد بقسم القانون في كلية الشريعة والقانون بجامعة حائل	1428
وقف تنفيذ القرار الإداري السلبي دراسة مقارنة المحامي الدكتور انمار هيثم نعمة الساعدي رئيس القسم القانوني كلية القانون جامعة اوروك-بغداد المحامي الدكتور رجب محمد ندا رئيس قسم القضايا بالإصلاح الزراعي محاضر القانون الإداري بكليات القانون مصر الدكتور رجائي عبدالرحمن عبدالقادر عوض أستاذ قانون المرافعات المدنية المساعد كلية القانون جامعة اوروك -بغداد	1449

1467	"التعويض غير النقدي في القضاء الإداري السعودي" الدكتور : محمد بن عبدالله بن محمد الملحم أستاذ مساعد-كلية الحقوق-جامعة الملك فيصل بالأحساء-المملكة العربية السعودية
1487	"البرامج الميزانية" كرافعة لتكريس نجاعة المالية العمومية وتعزيز المسؤولية التدبيرية الدكتور: فهد فيلالي، دكتور في القانون العام جامعة سيدي محمد بن عبد الله إطار إداري وباحث في التدبير العمومي والحكامة المالية
1508	دور الآليات الحديثة للتدبير والتسويق الترابي في ضمان تنافسية المجال الدكتور هشام عميد دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الأول- سطات
1524	سلطة التعيين في الوظائف السامية في دول المغرب العربي الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط- موريتانيا
1535	التحكيم في منازعات عقود المقاولات العمومية وحدود التحول في ضوء مستجدات قانون التحكيم المغربي الجديد رقم 95.17 الدكتور محمد علالي دكتور في القانون الاقتصادي أستاذ باحث بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة سوس ماسة/أكادير
1561	العدالة الضريبية بالمغرب: بين الحق والواجب الدكتور إبراهيم بنفراج أستاذ زائر بجامعة ابن زهر
1581	المنهجية الجديدة لإعداد مشروع قانون مالية السنة بالمغرب في ضوء الكتلة الدستورية للمالية العمومية الدكتور : محمد أحتيتيش دكتور في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
1596	تطور شروط المصلحة في دعوى الإلغاء بين التوسع والتقييد القضائي: دراسة تحليلية مقارنة الدكتور عبد القادر يوسف شامخ أستاذ متعاون مع كلية العلوم القانونية والسياسية بجامعة نواكشوط
1609	الرقابة الجبائية في ظل التحول الرقمي بالمغرب الباحثة : جهان المليح طالبة باحثة بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
• محور القانون الدستوري	
1626	حرية التعبير في موريتانيا، دراسة في الحماية الدستورية وواقع الممارسة الدكتور الطاهر ولد أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط
1641	أسس الملكية الدستورية في المغرب الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط

المركز الدستوري لمنظمة التحرير الفلسطينية وأثره في بنية النظام الدستوري الفلسطيني الباحثة : مرام عوض عامر نصار باحثة في سلك الدكتوراه في القانون العام بحث مستخلص من أطروحة الدكتوراه الموسومة بعنوان الإرادة الدولية في وضع الدساتير الوطنية (فلسطين نموذجاً) دراسة تحليلية وصفية	1650
من الشرعية الانتخابية إلى شرعية الانجاز في النظام الدستوري المغربي الدكتور : أنوار التازي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الثاني - الدار البيضاء	1673
• محور العلوم السياسية	
اللجان النيابية لتقصي الحقائق في الممارسة البرلمانية المغربية دراسة على ضوء تجارب وممارسات دولية مقارنة - الدكتور : محمد سكي أستاذ محاضر مؤهل بجامعة محمد الخامس، الرباط باحث في القانون الدستوري والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، سلا	1688
الأحزاب السياسية وتكوين الكفاءات وإنتاج النخب السياسية: الوظائف، الآليات، وحدود الفعل الحزبي " دراسة حالة المغرب" الباحثة : الزهرة اباحني طالبة في سلك الدكتوراه جامعة محمد الخامس الرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا	1710
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية	
Minimum Wages and Overtime Premium in Light of Saudi Labor Law and the Fair Labor Standards Act (FLSA) Dr. Osama Abdulrahman Alkhamis Assistant Professor of Civil Law, Private law Department, College of Law, King Faisal University, Alahsa, Kingdom of Saudi Arabia	1724
Relationship Between Administrative, Strategic, and Training Dimensions of Total Quality Management and Performance Evaluation in Public Healthcare Facilities in the Gaza Strip Yousef. M. A. Alghoul Department of Business Administration, College of Graduate Studies, University of Al-Butana, Sudan Human Resources Planning Department, Planning and Performance Unit, Palestinian Ministry of Health, Gaza,	1749
Russia's Palestine Discourse in the Context of the Ukraine War: Anti-Westernism or a Principled Stance? Üniversite adı: Ankara Hacı Bayram Veli Üniversitesi Danışman: Prof.Dr. MEHMET SEYFETTİN EROL İKTİSADİ VE İDARİ BİLİMLER FAKÜLTESİ ULUSLARARASI İLİŞKİLER Öğrenci: Adı- soyadı: OSAMA T.A. MORTAGA	1771

Pollen grains and their evidentiary value in criminal investigations. Saleem Isaaf Alazab 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. dr.alazab@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0001-0544-620X. Ali Ahmad Alzubi 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. alialzubi@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0005-6602-101X. Sabah Mousa Abd Alrhanman Al Momani 1 Associate Professor. in the Department of Law. Faculty of Law, Al- Balqa Applied University, Jordan, Sabah.momani@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0007-8849-8470. Wael Hakam Qutishat Teacher, in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan, 1 wael.qutishat@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0006-8843-5368.	1804
Concept of Ambiguity in Law and Language First Author of the study: El JAILI EL HAGMOHAMED ABDALLA OMER PhD Researcher in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan. Legal Advisor – Altameer Ltd Company – Riyadh – Kingdom of Saudi Arabia P.O. Box 10493 Riyadh 11433. E-mail : eljaili_net@yahoo.com Second Author of the study: Prof : Jodah Ibrahim MohamedElnor Rahama. Professor in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan	1815
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية "محور الإدارة الصحية"	
Mechanisms for Rationalizing Antibiotic Misuse among Patients in Primary Healthcare Centers in the Southern Governorates of Palestine Dr.Mohammed A. M. Abu Rayya Health consultant PhD Health Management	1883
The Impact of The Crises Challenges on The Performance of Healthcare Providers At AL- Shifa Medical Complex- Gaza Strip Dr.Wael Abdel Majeed Abdel Kareem Okasha - MOH - Gaza - PhD in Health Management	1909
محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية	
La gouvernance sportive en droit marocain (première partie) : un édifice normatif inachevé — la loi n° 30-09 et ses textes d'application Dr. Samir ABAKIL Équipe de recherche Management et Gouvernance du Sport Institut Royal de Formation des Cadres de la Jeunesse et des Sports (IRFC), Rabat	1935
L'INTELLIGENCE ARTIFICIELLE ET LE DROIT DES AFFAIRES AU MAROC : OPPORTUNITÉS, RISQUES JURIDIQUES ET PERSPECTIVES DE RÉGULATION Pr. Lamyae SAHRANE Maître de conférences habilitée à la FSJES de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Doctorante-chercheuse Nour El Houda KERMICHE Doctorante à la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Université Hassan II Casablanca - MAROC	1949
Le financement participatif : Apports et risques DR . Mohamed KELLATI Enseignant chercheur, FSJP, UCD, El-Jadida	1964

La justice administrative marocaine à la lumière de la réforme du code de procédure civile n° 58.25 : transformations procédurales et enjeux de l'efficacité judiciaire Youssef Latrach Faculté des Sciences juridiques et politiques Université Sidi Mohamed Ben Abdellah - Fès	1973
La sauvegarde des entreprises en difficulté en droit marocain : fondements, mécanismes et limites Dr. Chaimaa MAROUFI Docteure en droit privé	1989
L'ÉGALITÉ DES CHANCES DANS LE DROIT DE SPORT : APPROCHE JURIDIQUE EN DROIT MAROCAIN Dr. Badre FASSI FIHRI Docteur en droit - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Fès	1999
La coopération maroco-espagnole de lutte contre l'immigration clandestine Dr. Brahim NAITOUGARZ Docteur et chercheur en droit international et relations internationales	2007
Le consentement résiduel. Stratification de l'adhésion organisationnelle et défaisance non simultanée Dr. Salma KADIRI ALAOUI Docteure en sociologie des organisations Faculté des Sciences Humaines et Sociales, Université Ibn Tofail, Kénitra, Maroc	2021
La protection de l'assuré contre les clauses abusives : étude comparée des droits marocain et français Dr. Siham LAKBOUCHI Docteure en droit privé - Université Hassan II, Casablanca - MAROC Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Aïn Chock	2032
La preuve électronique : reconnaissance juridique et difficultés probatoires en droit marocain Dr. Asseya ABLI Docteure en droit	2041
LES DROITS DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE FACE À LA REVOLUTION NUMERIQUE : PRINCIPES, DEFIS ET EVOLUTIONS PREVUES Chercheuse KOUASSI Amino Désirée Colombe Doctorante en droit privé - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès Encadrée par M. Abdellah MARGHICH professeur de l'enseignement supérieur à la même faculté	2058
Le consommateur entre adhésion et négociation dans les contrats de consommation électroniques El Alaoui Mohammed Doctorant Université Moulay Ismaïl (UMI) - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales - Meknès Laboratoire : Droit et Développement Professeur encadrant : Pr. El Bakkay EL MAAZOUZ	2069
L'intelligence artificielle comme levier de transformation des politiques éducatives : opportunités, risques et perspectives pour le système marocain EHIRI NAAMA Faculté des sciences de l'éducation - Rabat Laboratoire de recherche sur l'analyse et l'évaluation des systèmes d'éducation et de formation - Rabat	2079

La responsabilité des prestataires de cloud face aux violations de la propriété intellectuelle générées par l'intelligence artificielle : enjeux juridiques et défis probatoires Abir OMRI Doctorante-chercheuse Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât Pr. Soumaya AKKOUR Professeure de l'Enseignement Supérieur - Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât	2094
La couverture sanitaire universelle au Maroc : un levier de la réforme du système de santé ELAMIM Abdelouahed Doctorant-chercheur Doctorant en droit public - FSJES Ain Chock, Casablanca	2112
L'adaptation du droit marocain de la concurrence face aux géants du numérique : entre impératifs d'innovation, compétitivité et souveraineté économique. AZEDDINE TANOUCHE Doctorant chercheur en droit privé Laboratoire : Essor, Droit, philosophie et société Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès	2126
La loi n° 58.25 relative à la procédure civile Lecture des principales nouveautés et enjeux de mise en œuvre EL BAIR Ali Doctorant-chercheur Université Hassan 1er de Settât - Faculté des Sciences Juridiques, Économiques et Sociales de Settât Laboratoire de Droit des Affaires	2135
L'équivalence fonctionnelle comme grille de contrôle de l'audience à distance La décision n° 255/25 de la Cour constitutionnelle marocaine et la loi n° 58.25 portant code de procédure civile Doctorant-chercheur MEHDI Nordin Doctorant en droit privé Faculté des sciences juridiques et politiques de Tanger - Université Abdelmalek Essaâdi Thèse préparée sous la direction de Monsieur le Professeur Soufiane MASRAR Adresse de correspondance : maitre.nordinmehdi@gmail.com	2145
La profession libérale d'avocat et le droit de la concurrence Doctorant-chercheur Mohammed Faouzi CHERRAQI Doctorant en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia Pr. Ahmed ALLALI Maître de conférences habilité en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia	2170

كلمة افتتاحية للاصدار رقم 66 من مجلة القانون والأعمال الدولية

بسم الله الرحمن الرحيم

العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية

يصدر العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية في لحظة تتسارع فيها وتيرة الإصلاح التشريعي، وتتبدل فيها أدوات العمل القانوني ومناهج البحث فيه. فما كان بالأمس موضوعا لاجتهاد فقهي محدود صار اليوم مادة لنصوص قانونية مستحدثة، وما كان يعد من قبيل الافتراض التقني أصبح واقعا تفرضه الممارسة على القاضي والمجاني والمباحث على حد سواء. وفي هذا السياق تتحدد وظيفة المجلة العلمية: لا أن تواكب التحول وحده، بل أن تقيسه بميزان القاعدة القانونية، وتكشف ما فيه من مكاسب وما يعتريه من نقص.

وقد حرصت هيئة التحرير، في هذا العدد، على أن يكون البناء المعرفي للمجلة متوازنا في محاوره، متعدد المشارب في مواده. فقد توزعت الدراسات المنشورة بين القانون الخاص بفروعه، والقانون العام والعلوم السياسية، والقانون الجنائي، وقانون الأعمال، وقانون الشغل والحماية الاجتماعية، والقانون العقاري، والمساطر القانونية والقضائية، والقانون البيئي، والقانون الرياضي، إلى جانب الدراسات الشرعية وما يتصل بها من قضايا الأسرة والفقه، ومحور خاص بأثر الرقمنة والذكاء الاصطناعي في المنظومة القانونية، ومحور مستقل للدراسات المحررة باللغة الفرنسية.

وليس في هذا التنوع تشتيت، وإنما هو انعكاس لواقع القانون ذاته؛ إذ لم تعد الفروع القانونية جزرا معزولة، بل صارت الظاهرة الواحدة تستدعي أكثر من فرع وأكثر من منهج. ولذلك آثرنا في تقديم هذا العدد الإشارة العامة إلى محاوره دون الخوض في تفصيل كل دراسة على حدة، تاركين للقارئ أن يبني حكمه من النصوص نفسها.

ومن دواعي اعتزاز المجلة أن مواد هذا العدد وردت من باحثات وباحثين ينتمون إلى مؤسسات جامعية ومهنية متعددة داخل المغرب وخارجه، وأن بينهم أساتذة التعليم العالي وحاملي الدكتوراه والباحثين بسلك الدكتوراه وممارسي المهن القانونية. وهذا التعدد في المراتب والمشارب هو ما يمنح المجلة صفتها العلمية، ويجعلها فضاء للحوار بين النظرية والممارسة، لا منبرا لطرف دون آخر.

وقد خضعت جميع الدراسات المنشورة لمسطرة التحكيم العلمي المعتمدة بالمجلة، والتزمت هيئة التحرير في مراجعتها بمعايير الصياغة والتوثيق المقررة، مع الحفاظ على استقلالية كل باحث في آرائه واجتهاداته. فما يرد في هذه الدراسات من مواقف يلزم أصحابها وحدهم، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

وإننا إذ نضع هذا العدد بين يدي القارئ، نتقدم بالشكر إلى الباحثات والباحثين الذين أثروه بأعمالهم، وإلى السادة المحكمين على ما بذلوه من جهد في التقويم والتوجيه، وإلى كل من أسهم في إخراج هذا العمل إلى النور. ونجدد الدعوة إلى المشتغلين بالبحث القانوني للمساهمة في الأعداد المقبلة، بما يعزز رصيد المجلة ويخدم البحث العلمي في مجال القانون والأعمال. وبالله التوفيق.

والله ولي التوفيق

إدارة مجلة القانون والأعمال الدولية



كعادتها، تواصل مجلة القانون والأعمال الدولية ريادتها للمجلات القانونية العربية، وقد شهد الإصدار الأخير منها الموافقة على نشر 130 بحثًا بمشاركة 160 مشاركًا ما بين أستاذ جامعي ودكتور وباحث وممارس من 16 جنسية مختلفة.



هذه العسارة ناتجة بعد تحكيم أكثر من 360 بحثًا من طرف المحكمين المنضوين تحت لواء المجلة ومن مختلف الجنسيات، لأجل الوصول إلى أجود الأبحاث التي تستحق النشر.



إصدار شهر أكتوبر 2026

يعتبر الإصدار رقم 66 لمجلة القانون والأعمال الدولية من أجود الأعمال القانونية المحكمة، وقد شمل هذا الإصدار أبحاثًا من مختلف مشارب القانون موزعة على 16 محورًا.



إحصائيات العدد 66

شمل الإصدار رقم 66 (130 بحثًا)



8

باللغة الإنجليزية



19

باللغة الفرنسية



103

باللغة العربية

الجنسيات المشاركة في هذا الإصدار

 السودان 5	 قطر 7	 الأردن 8	 موريتانيا 8	 السعودية 9	 الإمارات 9	 فلسطين 13	 المغرب 89
 ساحل العاج 1	 تركيا 1	 مصر 1	 البحرين 1	 اليمن 1	 العراق 2	 سلطنة عمان 2	 لبنان 3

عدد الأبحاث	محاور الإصدار رقم 66
20	محور الرقمنة والذكاء الاصطناعي
15	محور قانون المال والأعمال
4	محور قانون الأسرة وعلوم الفقه
10	محور القانون الجنائي
8	محور المساطر الإجرائية
8	محور العقار والتعمير
8	محور قانون الشغل والحماية الاجتماعية
3	محور القانون الرياضي
2	محور القانون البيئي
7	محور القانون الدولي
12	محور القانون الإداري
4	محور القانون الدستوري
2	محور العلوم السياسية
6	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية
2	محور الدراسات باللغة الإنجليزية: الإدارة الصحية
19	محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية
130 بحثًا	المجموع